وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تحقيق التوازن المالي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (CNAS) بالأغواط .

من إعداد الطالبتين:
- زينب بوخلخال
- منال قبسي

الأستاذ المشرف:
- د. نبق بوبكر

لجنة المناقشة

- د. قرادي عبد القادر.	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
- د. بوبكر نبق	أستاذ التعليم العالي	مقررا
- أ. ربيعة كيرد	أستاذ محاضر "ب"	ممتحنا

السنة الجامعية 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد الله حبا وشكرًا وامتنانًا، ما كنت لأُنجز هذا لولا فضل الله، فالحمد لله على البدء، والحمد لله على الختام.

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

أهدي هذا النجاح إلى النفس الطموحة جدًا التي لطالما ظننت انني لا أستطيع، ولكن من قال انا لها وإن أبت شيئًا رغما عنها اتيت بها و ها انا اليوم اختم بحث تخرجي بكل همة و نشاط فالحمد الله اللهم لا تجعله اخر عهدي من العلم و اجعلها خير بداية لطريق اعظم اللهم بارك لنا في عملنا و انفعنا بما علمتنا .

اهدي ثواب هذا البحث الى من تربيت على يده الى من لا ينفصل اسمه عن اسمي الى فرحتي الدائمة الى مصدر فخري لطالما عاهدته بهذا النجاح و ها انا اتممت وعدي و اهديته اليك

(ابي العزيز حفظه الله).

و اهدي ثمرة جهدي و دراستي و فرحتي المنتظرة الى نبراس ايامي و وهج حياتي الى التي ظلت دعواتها تضم اسمي دائما الى من افنت عمرها في سبيل ان احقق طموحي و احلق في اعالي المراتب

(امي الغالية حفظها الله).

و الى ملهم نجاحي صناع قوتي صفوة ايامي سلوة اوقاتي الى شموع التي تنير لي الطريق

(اخواتي ادامهم الله سندا لي).

و الى من مدت يديها في اوقات الضعف و راهنت على نجاحي و تذكرني دائما بمدى قوتي التي لا تحبطني و تؤمن بشجاعتي مهما ضعفت و ارتخيت واقفة خلفي مثل ظلي (سجى و ميسم).

ما سلكنا البدايات الا بتيسيره و ما بلغنا النهايات الا بتوفيقه و ما حققنا الغايات الا بفضله فالحمد الله

فجزاكم الله خيرو اثابكم خير الجزاء .

زينب بوخلخال

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه

الحمد الله حبا وشكرا وامتنانا الذي بفضله أنا اليوم أنظر الى حلم طال انتظاره وقد أصبح واقعا أفتخر به

فالحمد لله الذي اعانني ويسر لي الوصول اليه .

* أهدي ثمرة نجاحي الى من أجمل اسمع بكل فخر الم من كلله الله بالهيبة والوقار...الى سندي ومسندي في الحياة.

أبي العزيز حفظه الله

*الى الصديقة والأخت والأم الى القلب الحنون التي أفنت عمرها لتجعلني ما انا عليه اليوم...الى رائحة الجنة في الأرض...أمي العزيزة

*الى من قال فيه رب الكون (سنشد عضدك بأخيك) الى الكتف الذي استند عليه وعزوتي في الحياة إخوتي.

* لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق ....للأصدقاء الأوفياء وزملاء الدراسة و اطارات الكلية كل واحد باسمه وجميل وسمه.

حفظهم الله

منال قبسي

شكر و عرفان

قال رسول الله ﷺ : (من لا يشكر الناس لا يشكره الله)

في البداية نشكر الله عز و جل اولا واخيرا، له الحمد وله الفضل، ما كنا لنفعلها لولا فضل الله فالحمد الله عند البدء و عند الختام، الحمد الله ما انتهى درب و لا ختم سعى الا بفضله.

يسرنا نحن الطالبتين ان نتقدم بجزيل الشكر و العرفان الى الدكتور المشرف "د. بوبكر نبق" على كل ما قدمه لنا من توجيهات القيمة التي ساهمت في اثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة كما نقدم بجزيل الشكر الى اللجنة المناقشة الموقرة كل باسمه و جميل وسمه.

كما نعبر عن امتنانا لجميع الاساتذة الذين رافقونا خلال مسيرتنا الدراسية، و ساهموا في اثراء معرفتنا و توسيع افاقنا العلمية .

و لا يفوتنا ان نشكر اطارات مؤسسة الصندوق الوطني الضمان الإجتماعي للعمال الاجراء على تعاونهم و حسن الاستقبال .

و في الختام نتوجه باسمي آيات الشكر و العرفان الى عائلتان الكريمة على دعمكم المتواصل، و ثقتكم بنا، كانوا الدافع الاكبر لإكمالنا هذا المشوار.

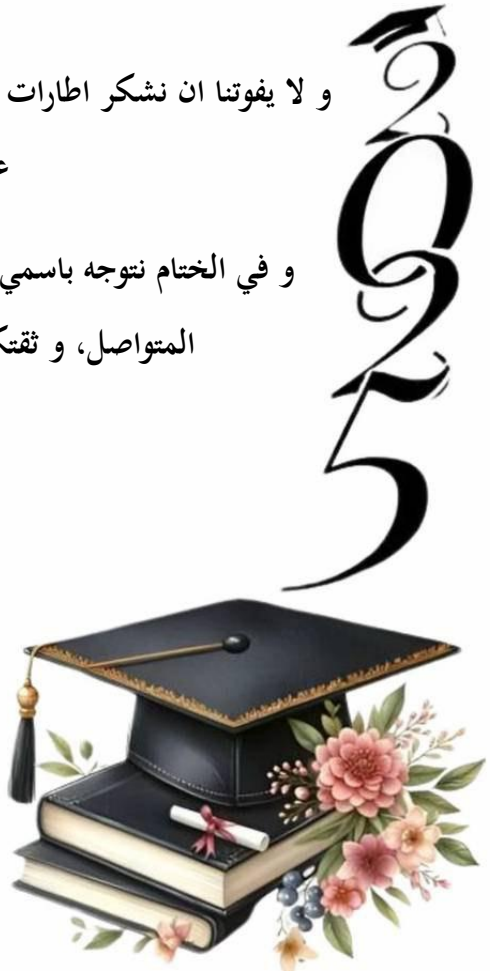

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة تحصيل الاشتراكات في تحقيق التوازن المالي داخل مؤسسة الضمان الاجتماعي، وذلك من خلال دراسة ميدانية على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء – (CNAS) وكالة الأغواط. وتركز الدراسة على واقع أداء المؤسسة في ظل التحديات المتعلقة بالتمويل وضمان استمرارية تقديم الخدمات الاجتماعية

حيث يندرج الموضوع ضمن مواضيع تحصيل الإشتراكات بإعتبارها من أهم مصادر تمويل صناديق الضمان الإجتماعي، و لفعالية التحصيل في تحقيق التوازنات المالية لهاته الصناديق الاجتماعية حيث هدفت إلى إبراز المشاكل المطروحة على تحصيل الإشتراكات في صناديق الضمان الإجتماعي، والبحث عن الآليات المناسبة للحد من مشاكل التحصيل، ولبلوغ الأهداف المرجوة تم الإعتماد على المنهج الوصفي الإستدلالي، حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على الإطارات والمسيرين بالمؤسسة، وتم تحليله باستعمال برنامج الرزم الإحصائية SPSS، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: فعالية تحصيل الاشتراكات تساهم في تحقيق التوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS بالأغواط .

الكلمات المفتاحية: الضمان الاجتماعي، التوازن المالي، تحصيل الاشتراكات، النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

SUMMARY

This study aims to analyze the extent to which the collection of contributions contributes to achieving financial balance within the Social Security Institution, through a field study conducted at the National Social Insurance Fund for Salaried Workers (CNAS) – Laghouat Agency. The study focuses on the institution's performance in light of challenges related to funding and ensuring the continuity of social services.

The topic falls within the framework of contribution collection, as it is one of the most important sources of funding for social security funds. The effectiveness of collection plays a vital role in achieving financial balance in these institutions. The study aimed to highlight the problems affecting the collection process and to explore appropriate mechanisms to limit these issues. To achieve its objectives, the study adopted a descriptive and inferential approach, through designing a questionnaire distributed to the institution's executives and managers, and analyzed the data using the SPSS statistical software. The study concluded with several findings, the most important of which is that effective contribution collection significantly contributes to achieving financial balance in the CNAS – Laghouat Agency.

Keywords: Social Security, Financial Balance, Contribution Collection, Financial Ratios, Financial Balance Indicators, National Social Insurance Fund for Salaried Workers.

Résumé :

Cette étude vise à analyser dans quelle mesure la collecte des cotisations contribue à l'équilibre financier au sein de l'institution de sécurité sociale, à travers une étude de terrain menée au niveau de la Caisse Nationale des Assurances Sociales des Travailleurs Salariés (CNAS) – Agence de Laghouat. L'étude se concentre sur les performances de l'institution face aux défis liés au financement et à la continuité des services sociaux.

Le sujet s'inscrit dans le cadre de la collecte des cotisations, considérée comme l'une des principales sources de financement des caisses de sécurité sociale. L'efficacité de cette collecte joue un rôle essentiel dans la réalisation de l'équilibre financier de ces institutions. L'étude vise à mettre en évidence les problèmes liés à la collecte des cotisations et à identifier les mécanismes appropriés pour les atténuer. Pour atteindre ces objectifs, une approche descriptive et inférentielle a été adoptée. Un questionnaire a été conçu et distribué aux cadres et responsables de l'institution, et les données ont été analysées à l'aide du logiciel statistique SPSS. L'étude a abouti à plusieurs résultats, dont le plus important est que l'efficacité de la collecte des cotisations contribue de manière significative à l'équilibre financier de la CNAS – Agence de Laghouat.

Mots-clés : Sécurité sociale, Équilibre financier, Collecte des cotisations, Ratios financiers, Indicateurs d'équilibre financier, Caisse Nationale des Assurances Sociales des Travailleurs Salariés.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	**1**
شكر و عرفان	**2**
إهداءات	**3**
الملخص	**4**
قائمة المحتويات	**5**
قائمة الجداول	**6**
قائمة الاشكال	**7**
قائمة الملاحق	**8**
قائمة الاختصارات و الرموز	**9**
المقدمة	أ-ح
الفصل الاول : الاطار العام حول الضمان الإجتماعي و التوازن المالي	
تمهيد الفصل	**10**
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الضمان الإجتماعي.	
المطلب الأول : مفهوم الضمان الإجتماعي.	**11**
المطلب الثاني : خصائص الضمان الإجتماعي.	**12**
المطلب الثالث : أهداف وأهمية التأمين الإجتماعي.	**13**
المبحث الثاني : النظام المالي للضمان الإجتماعي.	
المطلب الأول : تمويل المنظومة الوطنية للضمان الإجتماعي في الجزائر.	**16**
المطلب الثاني: آليات استدامة التوازن وتمويل منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر .	**26**
المطلب الثالث: أثر مصادر التمويل في إحداث التوازن المالي في صندوق الضمان الإجتماعي.	**28**
المبحث الثالث : الإطار العام للتوازن المالي.	
المطلب الأول : مفهوم التوازن المالي.	**30**
المطلب الثاني : اهداف واهمية التوازن المالي.	**31**
المطلب الثالث : مقومات التوازن المالي.	**32**
المطلب الرابع : تحقيق التوازن المالي عن طريق مؤشرات و نسب التوازن المالي .	
خلاصة الفصل الأول .	**34**

الفصل الاول : الإطار التطبيقي للدارسة صندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء –وكالة الأغواط–	
تمهيد الفصل	**36**
المبحث الأول : تقديم عام لمنظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر	
المطلب الأول: تقديم عام لمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء.	**37**
المطلب الثاني : تعريف مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء بالأغواط.	**38**
المطلب الثالث : المهام الموكلة لمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء CNAS .	**39**
المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي لمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء CNAS بالأغواط.	**40**
المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية وتحليل البيانات	
المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية.	**57**
المطلب الثاني: عرض نتائج البيانات الشخصية للعينة الدراسة.	**65**
المطلب الثالث: اتجاه عبارات الاستبيان.	**72**
المبحث الثالث : عرض ومناقشة الفرضيات	
المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى.	**79**
المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية.	**80**
المطلب الثالث: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة.	**80**
المطلب الرابع: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة.	**81**
الاستنتاج العام	**82**
خلاصة الفصل	**84**
الخاتمة	**85**
قائمة المراجع	**89**
الملاحق	**94**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	توزيع نسبة الاشتراكات المحصلة من قبل الصندوق الوطني لتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي	18
2-1	توزيع النشاط الاجتماعي للدولة حسب ما هو مقرر في أبواب الميزانية العامة للدولة.	24-23
1-2	مجالات الإجابة وفق للاستمارة	57
2-2	معيار تحديد الاتجاه وفق مقياس ديكارت الخماسي	58-57
3-2	حساب الصدق معامل الفا كرونباخ للاستبيان	58
4-2	يبين قيمة الثبات لعبارات محور تقييم الوضع المالي الحالي للصندوق	59
5-2	يبين قيمة الثبات لعبارات محور الحلول المقترحة لتحقيق التوازن المالي	61-60
6-2	يبين قيمة الثبات لعبارات محور رضا المستفيدين ومستقبل الصندوق	62-61
7-2	طريقة التجزئة النصفية للمقياس	63
8-2	يبين توزيع العينة حسب الجنس	64
9-2	يبين توزيع العينة حسب السن	66-65
10-2	يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	67
11-2	يبين توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	69-68
12-2	يبين توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	70-69
13-2	يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم الوضع المالي الحالي للصندوق	71
14-2	يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحلول المقترحة لتحقيق التوازن المالي	73-72

15-2	يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لرضا المستفيدين ومستقبل الصندوق	74-75
16-2	إجابات المبحوثين حول الفقرة المفتوحة	76
17-2	يوضح نتائج الفرضية الأولى	78
18-2	يوضح نتائج الفرضية الثانية	78-79
19-2	يوضح نتائج الفرضية الثالثة	79
20-2	يوضح نتائج الفرضية الرابعة	80

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS)	41
02	التمثيل البياني لعدد أفراد العينة حسب الجنس	65
03	التمثيل البياني للتوزيع العينة حسب السن	66
04	يبين التمثيل البياني للمؤهل العلمي للعينة	68
05	التمثيل البياني للمؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة	69
06	يمثل عدد أفراد العينة حسب الخبرة المهنية لديهم	70

قائمة الملاحق

رقم	عنوان	صفحة
01	استبيان	**95**
02	إختبار ألفا كرونباخ	**99**
03	اتجاه محاور الدراسة	**101**

قائمة الاختصارات و الرموز

الاختصار / الرمز	الدلالة
CNAS	الصندوق الوطِني للضمان الإجتماعي الأجراء
FR	رأس المال العامل
BFR	إحتياجات رأس المال العامل
TN	الخزينة
BFRng	الإحتياج في راس المال العامل للاستغلال
BFRhex	الإحتياج في راس المال العامل خارج للاستغلال
BFRg	الإحتياج في راس المال العامل الاجمالي
RD	الموارد الدائمة
ES	الأصول الثابتة
RC	نسبة التداول
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences

المقدمة

تُعد الحماية الاجتماعية حاجة ضرورية وأساسية لكافة أفراد المجتمع، فهي تمثّل الضمان الذي يكفل الحد الأدنى من الأمان الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة مختلف المخاطر التي تهدد الاستقرار المعيشي، كالعجز، البطالة، المرض، وحوادث العمل، وغيرها من الأزمات الطارئة. وتختلف درجة هذه الحماية من بلد إلى آخر، وفقًا لقدراته الاقتصادية والتزاماته الاجتماعية، إلا أن القاسم المشترك بين جميع الدول هو سعيها إلى تأسيس نظم فعّالة للحماية الاجتماعية تُلبّي احتياجات الفئات العاملة وغير العاملة.

وفي هذا الإطار، يعتبر الضمان الاجتماعي ركيزة مهمة في بناء وتطور المجتمع، وعنصرا أساسيا بالنسبة للحياة العملية للأفراد المجتمع، سواء عمال في القطاع العام أو خارج القطاع العام، على اعتبار أنه يعطي للعمال العديد من المزايا و الايجابيات، كتعويض نفقات المرض و الحوادث المهنية و غيرها من الأخطار غير المتوقعة وهذا في مقابل دفع مبلغ تأمين صغير من طرف كل مؤمن إضافة إلى هذا يتيح نظام التأمينات الاجتماعية للدولة التكفل بمتطلبات الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع بتكاليف قليلة جدا، وهذا عن طريق تأسيس نظام تضامني بين كافة طبقات المجتمع.

وفي ظل مختلف التحولات الاجتماعية و الاقتصادية فقد تم أُنشئ هذا الصندوق كمؤسسة تضامنية اجتماعية، تسعى إلى تعزيز التكافل بين فئات المجتمع المختلفة، وتوفير الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم للأسر المعوزة والأشخاص في وضعية هشّة. ومع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الدولة، أصبحت مهام الصندوق أكثر تعقيدًا وتشعبًا، مما يفرض تقييمًا مستمرًا لنجاحته وفعالية برامجه، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتمويله، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وضمان الحكامة الجيدة في تدبير موارده.

غير أن هذا التوسّع التدريجي في مهام الصندوق، وارتفاع حجم الالتزامات المالية تجاه شرائح واسعة من المجتمع، أصبح يطرح تحديات حقيقية على مستوى تحقيق التوازن المالي للصندوق، في ظل محدودية الموارد، واعتماد كبير على التحويلات العمومية، فضلاً عن غياب آليات تمويل ذاتية مستدامة. ويزداد هذا التحدي حدةً مع ما يرافقه من ضغوط اقتصادية ومالية على ميزانية الدولة، مما يثير تساؤلات حول قدرة الصندوق على الاستمرار في أداء وظائفه دون المساس بجودة الخدمات أو تأخيرها.

وفي هذا السياق سنتطرق إلى دراسة وتسليط الضوء على الضمان الاجتماعي من خلال دراسة نظام التمويل الذي يعتمد عليه الصندوق في تغطية الأخطار الاجتماعية وتوفير الأداءات المستحقة للمؤمنين وذلك بتحديد مصادر تمويله ومدى فعالية هذه الموارد في قدرته على تحقيق التوازن المالي للصندوق.

و من هذا المنطلق حاولنا معالجة ودراسة الاشكالية التالية :

ماهو واقع التوازن المالي لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء بالاغواط ؟

و لمناقشة هذه الاشكالية نصيغ الأسئلة الفرعية التالية :

– ما المقصود بالضمان الاجتماعي و كيف يمكن تحقيق التوازن المالي لهذه المنظومة ؟

– فيما تتمثل مصادر تمويل الضمان الاجتماعي الجزائر ؟

– كيف تؤثر الإعفاءات الناجمة عن التأخير على التوازن المالي لصندوق الضمان الاجتماعي الأجراء بولاية الاغواط ؟

– كيف يمكن معالجة العجز المالي الواقع في ضمان الاجتماعي ؟

الفرضيات :

للإجابة على هذه التساؤلات يمكننا طرح الفرضيات التالية :

– التوازن المالي لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي الجزائري صعب المنال ومرتبط أساسا بحجم الاقتطاعات من المؤمنين.

– تعتمد المؤسسة ضمان الاجتماعي على أكثر من مصدر في تمويل احتياجاتها.

– يكون للإعفاءات الناجمة عن التأخير تأثير جيد على التوازن المالي لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الأجراء بوكالة الاغواط.

– تعرف منظومة الضمان الاجتماعية في الجزائر اختلال في توازنه المالي.

اهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة في مدى تحقيق التوازن المالي في صندوق الضمان الاجتماعي الاجراء، في ظل الحفاظ على توفير التغطية الاجتماعية و الشاملة، تناولنا هذا الموضوع محاولة منا :

– تسليط الضوء اكثر على قطاع الضمان الاجتماعي باعتباره هيئة هامة في المجتمع و لا يزال الكثير من الغموض يشوبه و هذا من اجل ازالة هذا الغموض او التقليل منه على الاقل .

– دراسة الأداء المالي لنظام الضمان الإجتماعي الجزائري من خلال التطرق للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء. وتحليل وضعيته المالية ومحاولة معرفة اسباب اختلال توازن الصندوق.

اهداف الدراسة :

تتمثل أهداف البحث حول كونه يساعد على الحصول ومعرفة جملة من المعلومات وتتمثل فيما يلي:

– دراسة موضوع الضمان الاجتماعي باعتباره هيئة هامة في المجتمع .

– تعرف على واقع وآليات وإجراءات استدامة التوازن المالي في صندوق الضمان الاجتماعي الأجراء .

– دراسة وضعية صندوق الضمان الاجتماعي من خلال معرفة مصادر تمويله وتوازنه المالي .

– معرفة مدى فعالية التوازن المالي في المؤسسات والدور الذي يلعبه فيها.

– من خلال البحث في الدراسات السابقة لاسيما الجزائرية منها تبين لنا في حدود ما توصلنا إلى شح الدراسات الأكاديمية المهتمة بمجال التوازن المالي في الضمان الإجتماعي، مما تكمن أهمية بحثنا في اضافة علمية جديدة في مجال الضمان الإجتماعي.

اسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع للأسباب التالية:

دوافع ذاتية:

–ارتباط موضوع البحث بتخصص الباحثين.

–لفت انتباه القائمين على تسيير قطاع الضمان الاجتماعي الى الوضعية الراهنة التي آل اليها هذا القطاع .

-الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع باعتباره موضوع ذو قيمة و اهمية كبيرة نظرا لارتباطه بقطاع استراتيجي و هام .

الأسباب الموضوعية:

-قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالرغم من الاهمية الكبيرة لموضوع الدراسة .

-إبراز أهمية تحصيل الاشتراكات في تحقيق التوازن المالي في صندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

-الكشف عن المشاكل التمويلية التي تعاني منها صناديق الضمان الاجتماعي.

منهج الدراسة :

لقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل بيانات حالة التوازن المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء CNAS .

حيث قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء و الاداء المالي من جهة و من جهة اخرى اعتمدنا على اسلوب التحليل لعرض و تحليل نتائج الاستبيان و جمع المعلومات منهم.

حدود الدراسة :

من أجل الإحاطة بالموضوع والإجابة على إشكالية البحث والإلمام بمختلف جوانبه، حددنا بمجال دراستنا فيما يلي:

-**الحدود الموضوعية** : تتمحور الدراسة حول معرفة اهمية تحقيق التوازن المالي في صندوق الوطني للضمان الاجتماعي و مدى اهمية تحصيل الاشتراكات في تحقيق ذلك .

-**الحدود المكانية** : من أجل تسليط الضوء على حيثيات بالموضوع خاصة في جانبه التطبيقي، قمنا بإجراء دراسة الحالة في صندوق الضمان الاجتماعي الأجراء وكالة الاغواط المتواجدة في المعمورة حي بن سحنون بوسط مدينة الأغواط ، حيث قمنا باستعمال الوثائق المقدمة إلينا من طرف أعوان الصندوق بالإضافة إلى خبرة موظفين في الصندوق والتي تفوق 15 سنة.

-**الحدود الزمنية** : تتمثل في الفترة الحالية 2025 .

صعوبات الدراسة :

ارتبطت أكثر صعوبات وعوائق التي واجهناها بالجانب التطبيقي، لا سيما من حيث صعوبة الحصول المعلومات بحكم السرية والخصوصية لدى المؤسسة وعدم تعاون بعض المسؤولين في المؤسسة محل الدارسة، كما وجدنا صعوبات تعلقت بتوزيع استبانة البحث واستردادها، مع ضيق الوقت في استكمال هذه الدراسة.

الدراسات السابقة

- **دراسة مزيود تهتان 2014 " واقع واستدامة التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر**

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية التعرف على واقع التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر واليات استدامة مصادر تمويله، وذلك بهدف البحث عن الآليات المنتهجة من قبل قطاع الضمان الاجتماعي للحفاظ على توازنه المالي ومحاولة تحديد الأسباب الرئيسية التي تعرقل هذا التوازن، وفي هذا السياق ثم التركيز على أهم الصناديق المكونة لمنظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر وهي الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير أجراء والصندوق الوطني للتقاعد .

ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها أن صناديق الضمان الاجتماعي تعاني بشكل كبير من محدودية مصادر التمويل، إذ تستمد موارد تمويلها من اشتراكات المنخرطين منا أن بعضها تجد صعوبة في تحصيل كل إيراداتها بفعل عدة عوامل على رأسها السوق الموازي الذي يؤثر على جذب مشتركين جدد لمنظومة الضمان الاجتماعي الأمر الذي يؤثر على حصيلة الإيرادات وبالتالي مواجهة نفقاتها، وعليه ضرورة خلق آليات يتم من خلالها تحصيل أكبر للاشتراكات. بناءا على النتائج المتوصل اليها يمكن ان نوجز التوصيات في وضع سياسات فعّالة لزيادة التوظيف ومكافحة البطالة، وتوسيع قاعدة المشتركين، إلى جانب تفعيل استثمار أموال الضمان الاجتماعي بطريقة مدروسة لضمان مردودية اقتصادية تساهم في استدامة التوازن المالي للصناديق.

- **برابر نورالدين أطروحة دكتوراه بعنوان: التحولات الراهنة وإشكالية التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ،02 اجلزائر،2015/2016**

حيث تعالج هذه المذكرة إشكالية مصادر تمويل قطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر ومدى قدرتها على تغطية مختلف المخاطر الاجتماعية بما يضمن تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات، كما هدفت هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات التحولات الحالية على التوازنات المالية لقطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر وتحليل التحديات التي تواجه هذا النظام لضمان استدامته، مستخدما في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها ضرورة اعتماد الدراسة الإكتوارية في أنظمة الضمان الاجتماعي لما لها من أهمية في تحديد مستقبل هذا القطاع ونجاحها يستلزم وجود منظومة إحصائية فعالة، ضرورة التحكم في ظاهرة التحايل استخدام العطل المرضية العمل الذي أرهق كاهل الضمان الاجتماعي و تسبب في خسائر كبيرة للمؤسسات كنتيجة لتوقف عن العمل.

- **دراسة فلة دهار سنة 2020/2019 تحت عنوان اليات ضمان التوازن المالي في صناديق الضمان الاجتماعي – دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد المدية- , مذكرة مقدمة ضمن المتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص : مالية المؤسسة.**

تحاول هذه الدراسة الالمام بموضوع الحماية الاجتماعية و اعطاء نظرة عن الضمان الاجتماعي في الجزائر و كيفية تسييره بدءا من نشأته الى غاية ادخال اهم الاصلاحات بغد استعراض المفاهيم النظرية الخاصة بالضمان الاجتماعي في الفصلين الأولين, تأتي الدراسة التطبيقية التي كانت عبارة عن دراسة تحليلية لتوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي و المتمثلة في بل الموضوع حيث تعتبر عملية الموازنة بين نفقات و ايرادات مؤسسات الضمان الاجتماعي مشكلة حقيقية نتيجة للارتفاع المستمر لتعويضات و مستحقات المؤمنين اجتماعيا في ظل محدودية مصادر التمويل لاسيما في اوقات الأزمات الاقتصادية.

لذا تسعى مؤسسات الضمان الاجتماعي الجزائرية من خلال أنشطتها و خدماتها إلى تحقيق زيادة مواردها المالية على حساب نفقاتها و استدامة هذا الوضع بما يضمن تقديم أفضل نوع من الخدمات للمؤمنين لديها . لذا تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الحالة المالية لقطاع الضمان

الاجتماعي في الجزائر عامة و الصندوق الوطني للتقاعد لولاية المدية خاصة و هذا من خلال تبيان تطور حجم الموارد و النفقات المؤسسات الضمان الاجتماعي الجزائرية في ظل تطور حجم المستفيدين من قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر .

- **دراسة أماني منصوري سنة 2020/2019 بعنوان دور فعالية التحصيل الاشتراكات في تحقيق التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي . دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء –أم بواقي – مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص : إدارة مالية.**

يندرج الموضوع ضمن مواضيع تحصيل الاشتراكات باعتبارها من أهم مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي وما لفعالية التحصيل في تحقيق التوازنات المالية لهاته الصناديق الاجتماعية، حيث هدفت إلى إبراز المشاكل المطروحة على تحصيل الاشتراكات في صناديق الضمان الاجتماعي، والبحث عن الآليات المناسبة للحد من مشاكل التحصيل، ولبلوغ الأهداف المرجوة تم الاعتماد على المنهج الوصفي الاستدلالي، حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على الإطارات والمسيرين بالمؤسسة، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: فعالية تحصيل الاشتراكات تساهم في تحقيق التوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بأم البواقي.

- **دراسة حمو يعيش عبد القادر و عقيدي عبد المنعم سنة 2021/2020 بعنوان أثر اشتراكات التأمين الاجتماعي على التوازنات المالية لصناديق ضمان الاجتماعي – دراسة حالة CASNOS وكالة أدرار– مذكرة تدخل ضمن المتطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص : مالية المؤسسة .**

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع أثر الاشتراكات الضمان الاجتماعي على التوازنات المالية من خلال تحليل الأسس والمعايير التي يقوم عليها الصندوق الضمان الاجتماعي في الجزائر محاولين في هذا البحث تبيان وتوضيح الطرق التمويلية لصندوق الضمان الاجتماعي وكذا التغطية التي تقوم بها، وإبراز التوازنات المالية وتأثيرها بالاشتراكات وكيفية التحكم مؤسسات الضمان الاجتماعي وتحقيق التوازن المالي.

وقد استنتجنا أن نظام الضمان الاجتماعي الجزائري للعمال لغير الأجراء، يعتمد على اشتراكات المؤمنين كمصدر للتمويل، وتلعب هذه الاشتراكات دورا مهما في الحفاظ على التوازن المالي لمؤسسات هذا القطاع، وقد عهد المشرع الجزائري تسيير صناديق الضمان الاجتماعي لمجالس إدارية تضمن الشركاء الاجتماعيين تجسيدا لمبدأ التسيير الذاتي لمرافق الضمان الاجتماعي .

أوجه الاختلاف بين دراستك والدراسات السابقة:

العنصر	دراستك الحالية	الدراسات السابقة
البيئة **المدروسة**	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء – وكالة الأغواط (CNAS Laghouat)	دراسات تناولت الضمان الاجتماعي عمومًا أو على المستوى الوطني.
المنهجية	دراسة ميدانية تحليلية باستخدام استبيان موجه لموظفي الوكالة	دراسات سابقة اعتمدت إما على التحليل النظري أو تحليل البيانات المالية العامة فقط
مجال الدراسة وتخصصها	تركز بشكل مباشر على مدى مساهمة تحصيل الاشتراكات في تحقيق التوازن المالي داخل وكالة CNAS بالأغواط.	–تحليل الوضع المالي للصناديق بصفة عامة. –تقييم الأداء أو الهيكل التنظيمي. –دراسة دور الاشتراكات بدون ربط مباشر بتحقيق التوازن المالي.
الفترة الزمنية للدراسة	تركيز حديث على الوضعية الراهنة (ما بعد أزمة كورونا وتحديات التمويل الحديثة(	أغلبها تعود لسنوات سابقة وقد لا تعكس المستجدات المالية والإدارية الأخيرة
أدوات التحليل	استخدام استبيان وتحليل كمي لآراء موظفي المؤسسة حول أداء تحصيل الاشتراكات	اعتمدت في معظمها على تحليل بيانات ثانوية أو وصف نظري عام

أهداف الدراسة	قياس تأثير تحصيل الاشتراكات على استقرار الصندوق وضمان استمراريته.	الدراسات السابقة تناولت تحليل الأداء المالي أو تقديم توصيات لتحسينه بشكل عام دون ربطه المباشر بتحصيل الاشتراكات كعامل رئيسي.
النتائج والتوصيات	خرجت بتوصيات عملية مباشرة لتحسين التحصيل وزيادة التوازن المالي.	أما الدراسات السابقة فكانت توصياتها في الغالب عمومية أو إدارية.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

حيث اعتمدت الدراسات السابقة في تسليط الضوء على صناديق الضمان الاجتماعي بمختلف أشكالها و أنواعها، و طرق تعاملاتها مع الغير ومصادر تمويلها التي تقتصر أيضا عمى ضمان الحماية الاجتماعية للمنتسبين إلى قطاعها، و يرتكز نظام التأمينات الاجتماعية على مبدأ التضامن الاجتماعي، وهي تتعلق بالأخطار التي يتعرض لها الفرد بحد ذاته، كالمرض والعجز والوفاة والشيخوخة... ، وهنالك أيضا مخاطر مهنية والتي تشمل البطالة، و عدم كفاية الأجر، و الأخطار التي يقعون فيها عند ممارسة نشاطهم. فهي تهدف إلى إعطاء مكانة خاصة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي، وذوي الحقوق سواء كانوا أجراء أو ملحقين بالأجراء وأيا كان قطاع النشاط الذي ينتمون إليه، وذلك عن طريق التكفل بجميع الأخطار الاجتماعية و المهنية التي يتعرضون لها، والتي تؤدي إلى تقليل لو عدم القدرة على الكسب و أحيانا العجز بصفة نهائية.

لقد ركزت دراستنا الحالي على أثر اشتراكات الضمان الاجتماعي على التوازنات المالية لمؤسسة والدور التي تلعبه على وجه الخصوص، كما اعتمدنا في دراستنا من معرفة دور الاشتراكات التي تدفع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء فكانت لنا وقفة على هذا الصندوق (بوكالة الاغواط)، فلقد أصبحت اشتراكات الضمان الاجتماعي إحدى انشغالات الرئيسية والدائمة لهيئات الضمان الاجتماعي فهي تلعب دور أساسي في تنفيذ سياستها، فيعتبر الانتساب لهذا الصندوق هو مرحلة مهمة

لجميع الممارسين الأعمال الحرة وفقا للقانون والناشطين على مستوى ولاية الخاصة بهم، فيجب على كل المشتركين التصريح بوعاء الاشتراك لكل سنة كما تسلط عقوبات على المخالفين.

مساهمة البحث :

تتمثل مساهمة المذكرة في تقديم دراسة تحليلية معمقة لأثر تحصيل الاشتراكات على تحقيق التوازن المالي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء(CNAS) ، مع التركيز على وكالة الأغواط. وتُسهم المذكرة في:

-**توسيع الإطار النظري** حول الضمان الاجتماعي والتوازن المالي في المؤسسات العامة.

-**تسليط الضوء على آليات التحصيل** وتقييم فعاليتها في تحقيق الاستدامة المالية.

-**تحليل واقعي ميداني** من خلال استبيان وتحليل إحصائي باستخدام برنامج.SPSS

-**اقتراح توصيات عملية** لتحسين فعالية التحصيل وضمان التوازن المالي المستدام.

-**ملء فجوة بحثية** في الدراسات السابقة، حيث أشارت المذكرة إلى قلة الأبحاث الجزائرية التي تناولت موضوع التوازن المالي في صناديق الضمان الاجتماعي.

هيكل البحث:

قسمنا هذه المذكرة إلى فصلين رئيسيين، تناولنا من خلالهما الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، وذلك على النحو التالي:

-**الفصل الأول** خُصّص للإطار النظري للضمان الاجتماعي والتوازن المالي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرّقنا في **المبحث الأول** إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالضمان الاجتماعي، أما **المبحث الثاني** فقد تناولنا فيه النظام المالي للضمان الاجتماعي، من حيث مصادر التمويل وآليات التحصيل، في حين خصصنا **المبحث الثالث** لدراسة الإطار العام للتوازن المالي ومقوماته.

-**الفصل الثاني** تناولنا فيه الجانب التطبيقي للدراسة من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء – وكالة الأغواط –، وقد قُسّم بدوره إلى أربعة مباحث، بدأنا بـ **المبحث الأول** الذي تضمّن

تقديمًا عامًا عن مؤسسة CNAS وهيكلها التنظيمي، وخصصنا **المبحث الثاني** لعرض منهجية الدراسة وتحليل بيانات الاستبيان، أما **المبحث الرابع** فقد تناولنا فيه عرضًا ومناقشة للفرضيات المطروحة في ضوء النتائج المتحصل عليها.

واعتمادًا على هذه المنهجية في تقسيم محتوى المذكرة، سَعَينا إلى تحقيق التكامل بين الجانب النظري الذي يُؤسّس لفهم المفاهيم والمبادئ المتعلقة بالضمان الاجتماعي والتوازن المالي، وبين الجانب التطبيقي الذي يُحلّل واقع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء بوكالة الأغواط، بهدف الوقوف على مدى فعالية تحصيل الاشتراكات في تحقيق التوازن المالي. وقد تم دعم هذا الجانب بتحليل ميداني مبني على استبيان موجّه لإطارات المؤسسة، مما أتاح لنا الخروج بجملة من النتائج والتوصيات العملية الهادفة إلى تحسين الأداء المالي وضمان استدامة الموارد في إطار نظام الضمان الاجتماعي.

الفصل الاول:

الإطار العام حول الضمان الإجتماعي و التوازن المالي

تمهيد

تتميز هيئات الضمان الإجتماعي بكونها مرافق عامة ذات طبيعة إجتماعية تم تسييرها ذاتيا من طرف المنتسبين إليها والمنتفعين منها, نظرا للطابع التضامني والتعاوني الذي يميز هذه الهيئات عن باقي المرافق العمومية الأخرى من جهة، ولضمان مراقبة جميع الأفراد الفاعلة لإدارتها و المشاركة في تنظيمها.

على الجانب الاخر، يعتبر التوازن المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة يهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضعية المالية للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف التي تحمل سلبا و إيجابا في المؤسسات المالية، و من ثم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، و هدف أي مسير مالي هو تقوية المركز المالي للمؤسسة أي تحقيق السيولة من جهة و تحقيق المردودية والربح من جهة أخرى، و للوصول إلى هذه الأهداف لابد من استخدام تقنيات وأدوات التحليل المالي و التي تمكننا من الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية، أو تكون مختفية وراء زحمة الأرقام في هذه القوائم المالية ومن هذا . **المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل كالآتي:**

-المبحث الاول : مفاهيم عامة حول الضمان الإجتماعي.

-المبحث الثاني : النظام المالي للضمان الإجتماعي .

-المبحث الثالث : الإطار العام للتوازن المالي .

-المطلب الرابع : تحقيق التوازن المالي عن طريق مؤشرات و نسب التوازن المالي .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الضمان الإجتماعي .

تعتبر هيئات الضمان الإجتماعي من اهم المرافق الحيوية في الدولة نظرا للوظيفة الهامة التي تقوم بتأديتها،

المطلب الأول : مفهوم الضمان الإجتماعي .

الضمان الإجتماعي يرتبط بالأخطار التي يتعرض لها الفرد والتي يسعى إلى البحث عن الوسائل التي تكفل له مواجهتها ومخاطر التي يتعرض لها الفرد في المجتمع كثيرة ومتنوعة المصادر، فهناك المخاطر التي تنشأ عن الظواهر الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات، وهناك مخاطر تنشأ عن الحياة في جماعة كخطر الحرب والخطر السياسي الناتج عن تغيير النظام السياسي والخطر التشريعي الذي يتمثل في القانون الذي يفرض قيودا لم تكن موجودة من قبل في نشاط إقتصادي معين، وينتمي أيضا إلى هذه الطائفة من المخاطر، الخطر النقدي الذي يتمثل في إنخفاض قيمة العملة والخطر الإداري الناشئ عن سوء تنظيم وعدم فاعلية الجهاز الإداري، وهناك مخاطر يتعرض لها الإنسان، وهي مرتبطة بنظام الأسرة وأهمها تلك المتمثلة في زيادة الأعباء العائلية والمؤدية لإنخفاض مستوى معيشة العائلة والمرض والعجز الذي يصيب رب العائلة ويحرمهم من مصدر رزقهم[1] .

و يخضع التأمين الإجتماعي في تنظيمه إلى قانون خاص به، تضعه الدولة وينظم أحكامه ويحدد الأطراف المشتركة فيه، وهي العامل وصاحب العمل والدولة، ويوضح حقوق إلتزامات كل طرف من أطرافه، ويكون العامل ملزم بالإشتراك فيه، وهو الوحيد الذي يستفيد منه وصاحب العمل ملزم أيضا بالإشتراك فيه بدفع إشتراكات دورية دون مقابل يحصل عليه، كما تلتزم الدولة بالإشتراك فيه بدفع إشتراكات دورية أو تعهد بسداد العجز عند حصوله، أو بالأمرين معا دون مقابل تحصل عليه.[2]

و يعتبر هذا الصندوق من أقدم الصناديق الموجودة في نظام التأمينات الجزائري، إذ يتواجد هذا النظام منذ الحقبة الاستعمارية بالجزائر سنة 1958 ، وهو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، طبقا

---

[1] الطيب سماتي، الاطار القانوني للتأمينات الاجتماعية و التشريع الجزائري ومشاكله العملية، ندوة حول مؤسسات التامين التكافلي و التأمين التقليدي، 2011/04/26 ، ص 05.

[2] زيرمي نعيمة، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي و أفاق التطوير –تجارب دول– ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ديسمبر 2012، ص 20.

للمادة 49 من القانون 01-88 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية.[3]

المطلب الثاني : خصائص الضمان الإجتماعي :

تتمثل في مجموعة من المبادئ والسمات التي تميّزه عن غيره من أنظمة الدعم أو التأمين. و فيما يلي أبرز خصائص الضمان الاجتماعي:[4]

- أنه نظام إجباري يلزم بالاشتراك فيه جميع العاملين في الدولة وأصحاب الأعمال، والدولة نفسها.
- أنه نظام تكافلي إجتماعي ويظهر ذلك في أن العامل وصاحب العمل يشتركون في الأقساط كما أن الدولة تساهم في هذا النظام في صورة إعانات التي تدفعها لصناديقه .
- الشمول لجميع العاملين وأصحاب الأعمال و العمالة غير المنتظمة، كما أنه يشمل المتعطلين عن العمل في فترات بينية حين إنتهاء عملهم من جهة و الإنتظار للحصول على عمل آخر .
- أن الدولة تقوم بإدارة هذه التأمينات من خلال صناديق التأمين التي تقوم بإنشائها .
- ضمان إستمرار الدخل عندما يقل الدخل أو ينقطع للعجز أو الشيخوخة أو الوفاة، و توفير تكاليف العالج أثناء المرض مما يؤدي إلى توفير الأمن الإقتصادي للإنسان في مستقبل حياته أو لذويه بعد وفاته مما يجعله مطمئنا و ينصرف إلى عمله بجدية و كفاءة .
- الضمان الإجتماعي هو نظام قانوني: أي أن الضمان الإجتماعي نظام قانوني، بمعنى أنه يتقرر بموجب قانون بصدر عن السلطة التشريعية في الدولة، وباعتباره كذلك فإنه يقوم أساسا على تحديد أهداف هذا النظام ونطاق تطبيقه سواء من حيث الأشخاص المستفيدين منه أو من حيث الأخطار المضمونة بموجبه، كما يعمل على تحديد تقديمات الضمان وشروط الاستفادة منها، وبهذا يمكن القول أن الضمان الإجتماعي هو نظام تنظيمي .
- الضمان الإجتماعي يرتبط بالنظام العام، أي أن الدور الذي يقوم به الضمان الإجتماعي في تحقيق أهداف المجتمع في العدالة و الأمان الإجتماعيين جعل من قواعده قواعد آمرة، وجعل منه جزءا من النظام العام والنظام العام كما هو معلوم يتكون من مجموعة قواعد التي تهدف إلى حماية مصالح المجتمع الأساس.

---

[3] من موقع صندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء على شبكة الإنترنت https://WWW.cnas.dz، بتاريخ 20/09/2020 .

[4] جدي الوردي، النظام القانوني للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للأجراء في الجزائر، مذّكرة ماستر تخصص قانون إداري، 2016/2015، ص 12 .

المطلب الثالث : أهداف و أهمية التأمين الإجتماعي.

للضمان الإجتماعي أهمية كبيرة سواء على المستوى الفرعي أو على مستوى المجتمع ، كما أن سبب وجود هذا النظام هو تحقيق العديد من الأهداف، وفيما يلي تفصيل لذلك :

الفرع الأول : أهداف التأمين الإجتماعي .

1- تأمين الإيدي العاملة و ذوي ضد أخطار معينة :

مع قيام النهضة الصناعية في أوروبا ازدادت الحاجة إلى العمال، وازدادت الأخطار عليهم بسبب طبيعة أعمالهم الصناعية, وتعاملهم مع الآلات الخطيرة والمواد السامة. ولذلك تكونت النقابات العمالية التي تطالب بحقوق العمال وبرفع مستواهم المعيشي.

وكان من ذلك: المطالبة بتأمينهم ضد أخطار معينة كتأمينيهم ضد إصابات العمل، والموت أثناء العمل، والعجز عن العمل والمرض والشيخوخة ونحو ذلك. وكانت أولى الدول استجابة لهذا النداء ألمانيا، ثم ما لبثت إن انتشر هذا النوع من التامين في العالم.[5]

2- رفع المستوى المعيشي لطبقة العمال :

كان من الأهداف التي من أجلها قام التأمين الإجتماعي، رفع المستوى المعيشي للطبقة التي تكتسب أرزاقها بأيديها، ونحوهم من ذوي الدخول المحدودة في المجتمع. فقامت المطالبة بان تتحمل الدولة أو أصحاب العمل القدر الأكبر من أقساط هذا التأمين، أو جميعها، وذلك للحفاظ على حد أدنى من المستوى المعيشي لهذه الطبقة من المجتمع أثناء العمل، وبعد وقوع الحادث.

3 - ضمان الإستقرار العائلي :

من ضمن الأهداف التأمين الاجتماعي ضمان الاستقرار العائلي، ويتحقق ذلك بتأمين العجز، والشيخوخة، والوفاة، ونحوها مما يضمن دخلا مستمرا للعائلة بعد إصابة عائلها بحادث، يتمتع معه مزاولة العمل.

4- الإرتقاء التنمية الإقتصادية والإجتماعية :

التنمية الإقتصادية والإجتماعية من المطالب الإجتماعية الكمية التي تسعى الدولة بجميع أجهزتها إلى تحقيقها. و أن تحقيق أهداف التأمين الإجتماعي السابقة المتمثلة بحماية القوى البشرية العاملة ضد الأخطار التي تهددها، وضد التدني المعيشي لمن أعظم الوسائل لتحقيق هذا الهدف الإجتماعي الكبير.

---

[5] **سليمان بن ابراهيم بن ثنيان، التامين واحكامه، دار العواصم المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، 1994، ص112-113.**

5- إقامة العدل الإجتماعي

لا شك أن تأمين العاملين ضد أخطار معينة تهددهم بصفة خاصة ورفع الحاجة والعوز عن المعدمين من أفراد المجتمع وجماعاته، من أعظم أسباب إقامة العدل في المجتمع، و هو مطلب من المطالب الكبرى للأمة. و يقول المؤسسون للتأمين الإجتماعي إن من أهدافه الرئيسية تغطية هذا الجانب إلهام [6].

6- تحقيق الرفاهية للجميع :

يتوسع بعض المفكرين الإجتماعيين المعاصرين في تصور أغراض التأمين الإجتماعي، وأهدافه فيعممونها لتشمل خدماته كافة طبقات المجتمع، فهم لا يقصرونها على الطبقات العمالية كسابقيهم بل يجعلون تحقيق الرفاهية للجميع هدفا عاما من أهداف هذا النوع من التأمين.

7- التأمين الإجتماعي أداة في يد الدولة لتوجيه الناس نحو هدف إقتصادي أو إجتماعي معين :

يعد المفكرون الإجتماعيون والإقتصاديون التأمين الإجتماعي أداة من الأدوات الهامة في يد الدولة لتوجيه الناس نحو تحقيق أهداف إقتصادية و إجتماعية معينة، وذلك بسبب فرض الدولة لهذا النوع من التأمين على من تراه من مواطنيها لإسهامها في تمويله، أو إجبارها أصحاب العمل على ذلك فهذا أحد الأهداف التي من أجلها أقيم هذا التأمين [7].

الفرع الثاني : اهمية الضمان الاجتماعي .

يمكن ابراز أهمية الضمان الإجتماعي من خلال الوظائف التالية : [8]

1- الاهمية الإجتماعية :

إذ يهدف التأمين إلى التعاون بين مجموعة من الأشخاص لضمان خطر معين، فيقوم كل منهم يدفع قسط أو إشتراك لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أي أحد منهم، وتتحقق هذه الصورة بالخصوص في التأمين التبادلي. وتتجلى الوظيفة الإجتماعية للتأمين بصفة خاصة في تشريعات العمل والتأمينات الإجتماعية وما يترتب عن ذلك من إنشاء مؤسسات للتعويض عن الأمراض والحوادث المهنية والشيخوخة والبطالة، وغيرها من الصناديق التي تنشأ لهذا الغرض فالصندوق هنا يحل محل الأشخاص الآخرين (المؤمنين لهم) في مساعدة الفرد الذي قد يصيبه أي خطر، وذلك عن طريق دفع التعويضات اللازمة له والكفيلة يجبر الضرر الذي أصابه. فدور التأمين هنا يكتسي الصيغة التضامنية الإجتماعية.

---

[6] سليمان بن ابراهيم بن ثنيان، مرجع سبق ذكره، ص113.

[7] مرجع سابق، ص114.

[8] الطيب سماتي ، مرجع سابق ، ص 07-08.

2- الاهمية النفسية :

وتتمثل في توفير الأمان وإزالة الخوف من بال المؤمن من الأخطار، ويصبح بهذه العملية يشعر بنوع من الأمان والإرتياح على مستقبله ومستقبل نشاطاته، الأمر الذي يجعله يتحلى بروح من المبادرة الخلاقة، ويحذوه في ذلك الأمان والاطمئنان بفضل عملية التأمين لكل الصدف والمفاجآت اليومية كعدم قدرته على كسب الرزق لأسباب مختلف كالبطالة والحوادث وإصابات العمل والحوادث بمختلف أشكالها والمخاطر الناجمة عن الكوارث الصناعية والنشطات الصناعية والتجارية فالشخص يحس بالأمان عند تأديته عمله وذلك بعلمه بأنه قد يحصل على تعويض أي حادث يحل به فيرتاح نفسيا لوضعه.

3-الأهمية الإقتصادية :

ويعد التأمين إحدى الوسائل الهامة للادخار وذلك بواسطة تجميع رؤوس الأموال المكونة من أقساط واشتراكات المؤمنين التي تضل في الواقع رصيدا لتغطية المخاطر، إلا أن هذا الرصيد غالبا ما يوظف في عمليات استثمارية وتجارية لأن التجربة أثبتت بأن المخاطر لا تتحقق في كل الحالات حتى وإن تم ذلك وهذا لا يكون في وقت واحد وتزداد الأهمية الاقتصادية في مجال المعاملات الدولية حيث يشكل التأمين عاملا مشجعا لتكثيف المبادلات بين الشعوب إذ يسمح للمستثمرين الأجانب والموردين، بعمليات عابرة للحدود، بالعمل دون خوف من الآثار السيئة التي تسببها المخاطر التجارية والسياسية وكذا الطبيعية فالعامل حتى وإن في كان هذه الحالة يشتغل لدى شخص آخر (تاجر) فإن إجبارية التصريح به والتأمين عليه تجعله مضمون ومطمئن تجاه وضعيته وخاصة مصدر رزقه ورزق عائلته . هو كما الحال كذلك بالنسبة لرب العمل الذي لا يتحمل تعويض الخسائر والأضرار التي قد تصيب العمال من حسابه الخاص إذ هو صرح بهم بصفة قانونية ودفع إشتراكاتهم .

المبحث الثاني : النظام المالي للضمان الإجتماعي .

المطلب الاول : تمويل المنظومة الوطنية للضمان الإجتماعي في الجزائر .

إن التمويل هو أحد المتغيرات التي تحكم وتحدد عملية التنمية, ويعتبر من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف المنشآت وخاصة الكبيرة منها, وذلك لما يترتب على عمليات التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات, أهمها القرارات المتعلقة باختيار مصادر التمويل و القرارات المتعلقة بالائتمان وأصبحت الدراسات في مجال التمويل ممن الموضوعات التي احتلت مكانة هامة سواء من ناحية أدوات التأمين أو من ناحية مصادر التمويل .

وعموما يرتكز الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في العالم في تمويلها على المفاضلة بين مصدرين او الاخذ بكليهما و هما الاشتراكات المهنية و الضرائب, وهذا حسب ما اقرته الاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالمستويات الدنيا للضمان الاجتماعي و الاجتماعي و التي تنص في مادتها 07 على ما يلي : " يجب تمويل المزايا الممنوحة بالتطبيق لهذه الاتفاقية و كذا مصاريف ادارتها جماعيا عن طريق الاشتراكات او الضرائب او كليهما ", حيث تأخذ كل دولة بالطريقة التي تتلاءم مع احوالها الاقتصادية و ظروفها الاجتماعية . فيما يلي سنتطرق هنا إلى مصادر تمويل المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي كما يلي :

الفرع الاول : التمويل عن طريق الاشتراكات

وتعتبر أكبر وأهم مصدر لتمويل مؤسسات منظومة الضمان الاجتماعي، فهي الركيزة الأساسية لإيراداتها، فهي مساهمة كل مؤمن اجتماعي في تمويل الضمان الاجتماعي قبل الاستفادة من الحماية الاجتماعية ما يفسر وجود علاقة بين قيمة مساهمته والخدمة الاجتماعية التي يستفيد منها، وتتكون هذه الاشتراكات من مجموع عناصر المرتب أو الدخل المتناسب ونتائج العمل، باستثناء الأداءات ذات الطابع العائلي والتعويضات الممثلة للمصاريف والمنح، والتعويضات ذات الطابع الخاص والتعويضات المرتبطة بالظروف الخاصة بالإقامة والعزلة [9].

[9] وعيل حنان، عرض و تقييم سياسة اصلاح منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، التخصص : تسيير عمومي، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2003 ، ص 112 .

و يعتمد تمويل منظومة الضمان الإجتماعي على اشتراكات الأجراء وأرباب العمل، وتتأثر فعالية تحصيل الاشتراكات بوعي المنخرط بواجباته نحو الضمان الاجتماعي، ثم بمدى فعالية التنسيق والتكامل بين المؤسسات ذات الطبيعة الإدارية و المالية مع هيئات الضمان الإجتماعي.[10] حيث يدفع العمال اشتراكاتهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي و توزع هذه الاشتراكات بدورها على شكل اقساط يتحملها كل من العامل و رب العمل وتوجه اساس لتمويل اداءات الضمان الاجتماعي و هي كما يلي: [11]

-التأمينات الاجتماعية ;

-حوادث العمل و الامراض المهنية ;

-التقاعد ;

-التامين على البطالة ;

-التقاعد المسبق .

1-نسب إشتراكات الضمان الإجتماعي:

يعتبر التمويل عن طريق الاشتراكات الركيزة الأساسية لإيرادات صناديق الضمان الاجتماعي ، حيث اعتمدت نسبة اشتراك تقدر ب 34.5% من الأجور ، وهذي نسبة مشتركة بين العمال و المستخدمين على النحو التالي:

[10]درار عياش، أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء CASNOS شركة بومرداس، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005، ص 76

[11]بن سعدة كريمة تسيير صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير قسم ادارة اعمال جامعة تلمسان الجزائر 2010 – 2011 ص 68 .

جدول رقم "01" : توزيع نسبة الإشتراكات المحصلة من قبل الصندوق الوطني لتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي .

نوع التغطية	الحصة التي يتكفل بها المستخدم %	الحصة التي يتكفل بها العامل%	حصة صندوق الخدمات الاجتماعية%	المجموع%
التأمينات الاجتماعية	12.5	1.5	-	14
حوادث العمل و الامراض المهنية	1.25	-	-	1.25
التقاعد	10	6.75	-	17.25
التامين على البطالة	1	0.5	-	1.5
التقاعد المسبق	0.25	0.25	-	0.5
المجموع %	25	9	0.5	34.5

المصدر: WWW.CNAS.DZ

من خلال الجدول نلاحظ أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعتمد نسبة اشتراك تقدر ب 34.5% توزع على العامل بنسبة 9 % و على رب العمل بنسبة 25 %و0.5% حصة الخدمات الاجتماعية ، حيث نسبة 14% توجه للتأمينات الاجتماعية و 1.25 % توجه لحوادث العمل و الأمراض المهنية ، و 17.25 % للتقاعد، 1.50 % توجه للتأمين على البطالة و0.5 % للتقاعد المسبق .

وتبلغ نسبة الاشتراك الإجمالي لغير الأجراء 15 % والتي تقع على عاتق الخاضع وتحتسب على أساس الدخل السنوي الخاضع للضريبة وإذا تعذر الأمر، على أساس رقم الأعمال وفي بعض الحالات على أساس الأجر الوطني الأدنى السنوي المضمون .

وتوزع هذه النسبة بحصص متساوية 7.5% بين فروع التأمينات الاجتماعية والتقاعد. أما بخصوص الفئات الخاصة غير الناشطة فإن نسبة الاشتراك التي تتحملها ميزانية الدولة تتراوح بين 0.5 %و7 %من الأجر الوطني الأدنى السنوي المضمون.

2-طرق تحصيل الإشتراكات :

يشكل تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي الشغل الشاغل لهيئات الضمان الاجتماعي لأنها المورد الوحيد لضمان الأداءات التي يقدمها يوميا للمؤمنين من متقاعدين وعاطلين عن العمل بصفة اضطرارية أو بسبب المرض أو حوادث العمل أو الأمراض المهنية ويتم تحصيلها بطريقتين : [12]

2-1-الطريقة الودية :

إن هيئات الضمان الاجتماعي سعيا منها للتفادي الطرق الخاصة للتحصيل الجبري حفاظا على العلاقة بينهما وبين المستخدم تلجأ عادة للطريقة الودية للتسوية وضعية المكلف وديا بطرق بسيطة متمثلة في :

•الأعذار

باعتبار المستخدم هو املدين الوحيد لهيئة الضمان الاجتماعي فيما يخص اشتراكات العمالية فعليه إن يدفع مبالغ اشتراك المستخدمين والعمل كل ثلاثي، كما بجب على المستخدم إرسال التصريح لوكالة الضمان الاجتماعي لكل أجير في عشرة أيام التي تتبع التوظيف.[13]

يتعني على هيئات الضمان الاجتماعي قبل اللجوء إلى تطبيق الإجراءات الخلاصة لتحصيل ديونها أن تخطر المدين بتسوية وضعيته في ظرف 30 يوما لاستلامه الإخطار، إما بواسطة رسالة موصى عليها مع الاستلام ، وإما بواسطة المحضر القضائي أو عون مراقبة معتمد لدى الضمان الاجتماعي بمحضر استلام على أن يتضمن هذا الأعذار على المبالغ المستحقة حسب طبيعتها وحسب فئة الاستحقاق بالإضافة إلى اللقب والاسم التجاري للمدين والأحكام التشريعية والتنظيمية والمتعلقة بالتحصيل الجبري وكذا العقوبات المترتبة عليها في هذه الحالة يقوم المكلف بتسوية وضعيته وتسديد الديون المترتبة عليه لصالح هيئة الضمان الاجتماعي وهو الهدف المقصود، وإما يقوم بالاعتراض على المبالغ أمام اللجنة المحلية المؤهلة للطعن المسبق في أجل 15 يوما إبتداءا من تاريخ استلام القرار المعترض عليه

[12]والي عبد اللطيف، لجلط فواز طرق تحصيل الاشتراكات في منازعات الضمان الاجتماعي، جملة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 02 ص 74.

[13]بن سعدة كريمة، مرجع سبق ذكره، ص15.

وذلك هدف مراجعة مبلغ الدين أو تخفيض الغرامات أو الزيادات الواردة فالأعذار، ذلك لاسيما إذا حال دون تسديد قهوة قاهرة منعت المدين من أداء ديونه.

•أخر إنذار قبل المتابعة القضائية

هو إجراء إداري تتخذه هيئة الضمان الاجتماعي كوسيلة أخيرة وغير ملزمة بها قبل كل متابعة قضائية ويتضمن هذا الإنذار جميع السنوات التي تستحق من زيادات وعقوبات التأخير والاشتراكات للمستخدم اجل 10 أيام من استلامه لتسوية وضعيته وإلا أرغمته مصالح المنازعات من تحصيل ديونها عن طريق المتابعة القضائية.[14]

2-2-الطريقة الجبرية:

أفرز نظام الضمان الاجتماعي مجموعة من القوانين المتميزة التي يتم بمقتضاها تسوية النزاعات التي تنشأ بين المؤمن له أو العامل المستفيد من التأمينات الاجتماعية الحقوق المؤمن لهم من جهة ولهيئات الإدارية من جهة أخرى حيث تطبق الهيئات الضمان الاجتماعي مجموعة من الإجراءات الخاصة ضد المكلفين لتحصيل المبالغ المستحقة بعنوان الاشتراكات الأساسية والزيادات و الغرامات على التأخير عن طريق الإجراءات التالية[15] :

•التحصيل عن طريق الجدول:

نص عليه المشرع في قانون 08-08 المؤرخ في 23 فيفري 2008 المتعلق بالمنازعات في جمال الضمان الاجتماعي حيث يتم تحصيل المبالغ المستحقة لهيئات الضمان الاجتماعي جدول يعد من قبل مصلحة الضرائب و يتم بموجب كشف المستحقات تدرج فيه فترات الدين المطالب بها و يوقع عليه من طرف مدير هيئة الضمان الاجتماعي .[16]

---

[14] كشيدة باديس، المخاطر المضمونة وآليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية تخصص قانون الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص61 .

[15] واضح رشيد، تسوية نزاعات تحصيل الاشتراكات كآلية لضمان تمويل صناديق الضمان الاجتماعي، مجلة قانون العمل والتشغيل 03، 2017، ص41 .

[16] بن سالم مليكة، الإجراءات الإدارية للتحصيل الجبري الاشتراكات الضمان الاجتماعي، جملة قانون العمل والتشغيل، المجلد 03، 2018، ص331.

•التحصيل عن طريق الملاحقة:

يتم تحصيل المستحقات عن طريق الملاحق تماما بنفس الشكليات والشروط التي يعد بها التحصيل عن طريق الجدول بحيث يتم إعداد كشف المستحقات من قبل المصالح المختصة لهيئات الضمان الاجتماعي لتحصيل ديونها المستحقة من المبالغ الرئيسية وزيادات و غرامات التأخير و يشترط أن يكون المدين قد اخطر بأعذار من طرف هيئة الضمان الاجتماعي .[17]

•التحصيل عن طريق المعارضة على الحسابات الجارية البريدية والبنكية:

المبدأ العام لا يمكن القيام بالمعارضة إلا بإذن من القضاء غير أن المشرع أعطى امتياز لهيئة الضمان الاجتماعي لتقديم المعارضة على أموال المدين في حدود المبالغ المستحقة لدى المؤسسات المالية والبنكية وكذا بريد الجزائر ممثلا بالمركز الوطني للصكوك البريدية عن طريق رسالة موصى عليها مع وصل الاستلام.[18]

تلتزم المؤسسات المذكورة أعلاه التي تسلمت المعارضة بحفظ المبالغ المستحقة تحت مسؤوليتها المدنية و الجزائية ابتداءا من تاريخ استلام تبليغ المعارضة، ويجب بالمقابل على هيئة الضمان الاجتماعي تقديم السند التنفيذي بإستفاء المبالغ محل المعارضة في أجل 15يوما. وفي حالة عدم توفر السند التنفيذي، يجب على هيئة الضمان الاجتماعي مباشرة إجراء تثبيت المعارضة أمام الجهة القضائية المختصة في أجل 15 يوما ابتداء من تاريخ المعارضة.

تجدر الإشارة أنه يمكن لمدير هيئة الضمان الاجتماعي بصفة كدائنة تقديم معارضة على الأموال المنقولة والنقدية التي يمتلكها المدين للهيئة، أو لدى الغير الحائز لها من غير المؤسسات البنكية أو المالية الأخرى وبريد الجزائر، لتحصيل المبالغ المستحقة طبقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية.[19]

[17] والي عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[18] دراجي عبد القادر، آليات فض منازعات الضمان الاجتماعي، جملة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 01، 2014، ص85.

[19] طربيت سعيد، طرق تسوية المنازعات و إجراءات تحصيل الاشتراكات في مجال الضمان الاجتماعي، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 33، 2019، ص265.

•التحصيل عن طريق الإقتطاع من القروض:

لقد خول القانون لهيئات الضمان الاجتماعي دون غيرها من الهيئات حق استفاء ديونها من المكلفين المدينين بطريقة غير مباشرة ، عن طريق إلزام البنوك والمؤسسات المالية أن تشترط على المكلفين الذين يطلبون قروضا تقديم شهادة استفاء اشتراكاتهم مسلمة من هيئات الضمان الاجتماعي المختصة ، لتقوم الهيئة المقرضة عند الانقضاء الاقتطاع مبالغ و دفعها لهيئة الضمان الاجتماعي الدائنة ، على أن يتحمل المدين مصاريف التي تنفقها هيئات ضمان الاجتماعي في رفع الدعاوي أمام الجهات القضائية المختصة ، واتخاذ كافة التدابير الاحتياطية و طرق التنفيذ الواردة في القانون العام.[20]

الفرع الثاني: التمويل من طرف ميزانية الدولة "الضرائب" .

تتدخل ميزانية الدولة من خلال الإعانات و بعض التعويضات كالمنح العائلية، نسب المساهمات المقررة على الفئات الخاصة وهي: المعوقون، الطلبة، العاملون عند الخواص والممتهنون الذين يتلقون أجرا يقل عن نصف الأجر الوطني الأدنى المضمون، والمساهمات التي تقدمها الدولة في حالات العجز المالي لصناديق الضمان الاجتماعي، وتتكفل الخزينة العمومية بتمويل هذا الجزء من النفقات أساسا من الضرائب التي تقتطعها الدولة والجماعات المحلية من الأفراد والمؤسسات، وجزء آخر من إرادات الدولة في شكل مساعدات (الضمان الاجتماعي).

ويتضمن النشاط الاجتماعي للدولة مجموع السياسات والجهود الرامية عبر العديد من القنوات إلى إعادة توزيع الدخول والمساعدات لفائدة الفئات الاجتماعية المعوزة والفقيرة والهشة، و بذلك تعتبر الميزانية الاجتماعية للدولة أداة متميزة لمواجهة الفقر وأشكال الإقصاء، و يتضح حجم هذا النشاط وقنواته والفئات المستهدفة من قائمة هذه الفئات المدرجة ضمن أبواب الميزانية العامة للدولة، كما هو مبين في الجدول الرسمي التالي[21]:

[20] بن كران نذير، ميلودي صهيب، مصادر تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وقدرته على تحقيق التوازن المالي – دراسة حالة –، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني ، تخصص مالية وبنوك جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2022 ، ص12 .

[21] وعيل حنان، مرجع سبق ذكره، ص 112.

الجدول رقم 02: توزيع النشاط الاجتماعي للدولة حسب ما هو مقرر في أبواب الميزانية العامة للدولة.

i	تحويلات نقدية		
	1	دعم التربية و التعليم	
		1.1	المنح الدراسية ورواتب الطلبة
		1.2	المطاعم الدراسية
	2	نشاطات المساعدة والتضامن	
		1.2	نشاطات لفائدة المكفوفين والمعوقين والطفولة المسعفة
		2.2	الشبكة الاجتماعية
		3.2	صناديق تعويض ضحايا العمال الإرهابية
		4.2	دعم الدولة للصندوق الوطني للسكن
		5.2	دعم الدولة للصندوق الوطني لترقية الشغل
		6.2	الصندوق الخاص للتضامن الوطني
	3	تحويلات أخرى	
		1.3	منحة الأجر الوحيد للموظفين
		2.3	معاشات مجاهدي حرب التحرير
		3.3	نشاطات ثقافية ورياضية (الدعم المالي للحرية الجمعوية)
		4.3	خدمات نقدية مباشرة
	-تعويض الفارق لأصحاب المعاشات الصغيرة - تعويض الفارق لمجاهدي حرب التحرير. - إعانات الصندوق الوطني للتقاعد. - تعويضات الفارق في فوائد القروض.		المنح العائلية

ii	**تحويلات غير نقدية**	
	صندوق دعم الأسعار	
	دعم القطاع الصحي	
	دعم المؤسسات المتخصصة للحماية الاجتماعية	
	صندوق تعويض تكاليف السفر	
الميزانية الاجتماعية للدولة (II)+(I)		

المصدر : وعيل حنان، عرض وتقييم سياسة إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي، جامعة الجزائر 3، 2022، ص116 .

توسعت هذه الميزانية، بشكل واضح، أفقيا لتشمل فئات واسعة وعديدة وعموديا لتشمل عناصر جديدة في التشكيلات العائلية، بهدف التخفيف من آثار الإصلاحات الإقتصادية وبرامج إعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي والمرتبطة أيضا بالتوجه نحو اقتصاد ليبرالي، وتتمثل الأهداف الرئيسية لهده السياسة الاجتماعية فيما يلي[22]:

- الحفاظ على المنظومة الوطنية للضمان الإجتماعي كأداة جوهرية وشاملة للتضامن الاجتماعي والوطني وذلك بمساعدتهم وفق هذه النفقات.

- صياغة آليات جديدة لتخفيف أثر هذه الإصلاحات على الطبقات الإجتماعية الهشة في حدود ما تسمح به التوازنات الاقتصادية الكلية والمتجهة نحو المزيد من الفوارق الاجتماعية ونحو ضغط هائل على سوق العمل في اتجاه تزايد العاطلين وتضخم النزوح الريفي، وقصد تأدية تلك الوظائف بالنشاط الاجتماعي للدولة، تم إنشاء هياكل جديدة تساهم في تدعيم هذا النشاط وهي[23] :

-الشبكة الاجتماعية المنتشرة عبر مقر ولايات الوطن .

[22] **وعيل حنان، مرجع سبق ذكره، ص116 .**

[23] **تقرير حول أنظمة الحماية الاجتماعية وفق شروط وكيفيات ضمان توازن المالي، لجنة علاقات العمل، تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثامنة عشر، 2001، ص41.**

-تدعيم إعانات الدولة لصندوق الوطني للسكن.

- تدعيم إعانات الدولة للصندوق الوطني لترقية الشغل.

تتمثل مزايا هذه الطريقة في كونها الطريقة الوحيدة للتمويل، حيث سيترتب عليها تبسيط شديد لكثير من الأمور، خاصة بالنسبة لتحصيلها الذي سيتم مع باقي الضرائب مما سيؤدي إلى توزيع عبء الضمان الاجتماعي توزيعا عادلا.

الفرع الثالث: تمويلات أخرى.

هناك مصادر أخرى يمكن اللجوء إليها إضافة إلى المصادر السابقة لتمويل منظومة الضمان الاجتماعي، نذكر منها:

1-الزيادات و القيم المالية لمخالفات التأخر وبعض العقوبات الأخرى: حيث يؤدي التأخر عن دفع المستحقات من طرف أصحاب العمل المكلفين إلى زيادات تأخير و كذا عقوبات تأخير، و تساهم مساهمة معتبرة في تمويل الصناديق، ويمكن تلخيصها كالآتي [24]:

•**التصريح بالنشاط:** إذ يتعين عليهم أن يوجهوا إلى هيئة الضمان الاجتماعي المختصة تصريحا بالنشاط في ظرف عشرة ايام الموالية للشروع في ممارسة النشاط، ويترتب على المخالفة دفع غرامة قدرها خمسة آلاف دينار(5000 دج) تضاف إليها نسبة 20%عن كل شهر من التأخر.

• **العقوبات:** كما يترتب على عدم الانتساب في الآجال المحددة غرامات، توقعها هيئة الضمان الاجتماعي على الهيئة المستخدمة قدرها ألف دينار (1000 دج)، على كل عامل لم يتم انتسابه.

• **التصريح بالأجور**: تتعرض الهيئة المستخدمة التي يلاحظ عليها أنها أغفلت ذكر عامل أجير في التصريح بالأجور، أو قامت عمدا بارتكاب مغالطات في مبلغ الأجور المصرح به، إلى غرامة قدرها 1000 دج عن كل عامل أو مغالطة.

[24] القانون 83-14 ،المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، المؤرخ في 02 جويلية 1983 ،الجريدة الرسمية رقم 28 ،المادتين 6 و 7 .

• **دفع الاشتراكات:** يترتب عن دفع الغرامات في ظرف ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ تبليغها، ويعد استنفاذ كل طرق التحصيل، ترفع هيئة الضمان الاجتماعي دعوى قضائية، وتقرر غرامات جديدة.

2- عوائد صناديق استثمار المساهمات والحقوق المقدمة من طرف العمال الموجهة لخدمة التأمين على البطالة والتقاعد المبكر: يقر القانون بمساهمة صناديق الاستثمار في التمويل، غير أن الواقع لا يشهد بقيامها بالمهمة على النحو الذي تتوخاه.

3- قروض طويلة الأجل: وهو مورد جديد لتمويل الصناديق يتمثل في الحصول على قروض طويلة الأجل، حيث يرخص للخزينة العمومية إصدار سندات طويلة الأجل لحساب أجهزة الضمان الاجتماعي تكون مقابلة لقيمة المنشآت الصحية والاجتماعية التابعة لها والمدمجة ضمن أملاك الدولة[25] ، مثل ما حدث في 1991 في قانون المالية لسنة 1991 بموجب القانون 90-60 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990.

وقد حدد المقرر المؤرخ في 12 سبتمبر 1995 شروط الإصدار، والمتمثلة في حيازة منشآت صحية أو اجتماعية مندمجة ضمن أملاك الدولة، وتكون لمدة عشر سنوات وبنسبة فائدة 5%سنويا، ويتم رد القرض عن طريق بنك الجزائر [26].

مطلب الثاني : آليات استدامة التوازن وتمويل منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر.

باعتبار أن المصدر الأساسي للتمويل منظومة الضمان الاجتماعي هي الاشتراكات، والتي عادة ما تكون غير مستقرة بسبب تهرب من دفع المستحقات، وعدم التصريح حتى بالنشاطات، فاضحت تمثل تحدي أصعب باعتبارها متحكم أكبر في ديمومة التوازن لدى الصناديق:

[25] القانون 90-63، المتعلق بقانون المالية لسنة 1991، المؤرخ في 31 ديسمبر 1990، الجريدة الرسمية رقم 57، المادة: 150 .

[26] بن سعدة كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

1-تنويع مصادر التمويل:

في إطار عصرنة نظام الضمان الاجتماعي، أدرج المشرع أحكاما تنص على مصادر إضافية للتمويل من غير الاشتراكات، وذلك تكريسا لمبدأ التمويل التكميلي للضمان الاجتماعي. الذي شرع في تطبيقه قانون المالية لسنة 2010 ،وهذه الأحكام التي تسمح برفع قدرة التمويل العلاج الصحي للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، بالتالي رفع قدرتها في تحسين نوعية الأداء لفائدة المواطنين؛

2-ترشيد النفقات:

لاسيما نفقات التامين على المرض، فالمشرع يدرج أحكام تتعلق بتحسين المراقبة الإدارية، والطبية في إطار تدعيم مكافحة التجاوزات، والغش متعدد الأشكال في جمال التأمينات الاجتماعية، ويتعلق الأمر خاصة بتعويض العطل المرضية، حيث ألزم المشرع هيئات الضمان الاجتماعي بتبليغ المستخدمين بقرارات المتعلقة بتعويض العطل المرضية ، لتمكن المستخدم من اتخاذ الإجراءات القانونية؛ وهذا الإجراء يرمي إلى محاربة العطل المرضية الممنوحة على أساس المجاملة ألسباب غير تلك المتعلقة بالمرض[27].

3-تطوير أساليب تحصيل الإشتراكات الضمان الإجتماعي:

وهذا من خلال الأداة القانونية، والأداة الفنية، كإنشاء مؤسسات خاصة على غرار الصندوق الوطن لتمويل الضمان الاجتماعي الممول ببعض الرسوم والاقتطاعات، منها تلك المطبقة على التبغ والأرباح إضافية الناتجة عن استراد الأدوية، كما يجب تحسين منظومة للتحصيل من خلال تعزيز نظام المراقبة، والتطوير نظام المعلومات الفعال، مع تعزيز عملية التفتيش والمراقبة ضمن الفرق المشتركة مع مصالح المفتشية العامة للعمل، إضافة إلى تفعيل دور المراقبين المعتمدين في الميدان ؛ [28]

[27]موراد تهتان، إبراهيم مزيود، واقع وآليات استدامة التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر، جملة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية 29، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 265.

[28]مرجع سابق، ص265 .

4- الجوانب المحاسبية والرقابية على أموال الضمان الإجتماعي:

يعد وضع آليات رقابة مناسبة، والالتزام بالجوانب المحاسبية، من اجل الوقوف بدقة على الوضع المالي لمؤسسات الضمان الإجتماعي ، مهما جدا وهذا لضمان عدم صرف تعويضات وهمية لمشتركين وهميين؛

5-استثمار أموال التأمينات الإجتماعية:

وهذا من خلال رسم سياسة استثمارية فعالة، لأموال التأمينات الاجتماعية بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة اقتصادية واجتماعية.[29]

المطلب الثالث: أثر مصادر التمويل في إحداث التوازن المالي في صندوق الضمان الاجتماعي .

تحاول جميع مؤسسات الضمان الاجتماعي الحفاظ على سالمتها المالية، وهذا من خلال التوفيق بني مواردها المالية المتأتية من المصادر السابقة الذكر، ونفقاتها التي تؤذيها للقيام بمهامها الأساسية. وفي كثير من الدول تعتبر عملية الموازنة بين نفقات وموارد مؤسسات الضمان الاجتماعي مشكلة حقيقية، نتيجة للارتفاع المستمر لتعويضات ومستحقات المؤمنين اجتماعيا، مقال محدودية مصادر التمويل، وخاصة في أوقات الاضطرابات الاقتصادية.

تعتبر اقتطاعات الضمان الاجتماعي من أهم الموارد المالية التي تستفيد منها مؤسسات التأمين الاجتماعي، في تسديد تعويضات المؤمنين، إضافة إلى أنها تزيح حملا ثقيلا على الحكومة فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم لقطاع الضمان الاجتماعي. و يعطي نظام التأمينات المخاطر الغير متوقعة في محيطهم المهين والمعيشي بصفة عامة. الاجتماعية العديد من المزايا للمؤمنين، ولذلك يسعى معظم الأفراد إلى التسجيل في إحدى شركات التأمين للاستفادة من تعويضات لمخاطر الغير متوقعة في محيطهم المهين والمعيشي بصفة عامة .وبالنسبة لقطاع الضمان الاجتماعي الجزائري، فهو يضم أكبر الشركات التأمينية في السوق الوطنية، نتيجة لأنه يجذب جل العمال الأجراء في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى حجم كبير من العمال الغير أجراء، ولذلك تشكل عملية تمويله مشكلة كبيرة بالنسبة للقائمين

[29] مولود تهتان ، مرجع سبق ذكره، ص 265-266.

على تسييره .إن الهدف الأساسي من نشاط مؤسسات التأمين هو تحقيق الأرباح واستمراريتها، وهي بذلك تسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد المالية مقابل صرف أقل قدر ممكن من النفقات. وتعتمد كل مؤسسة سياسة معينة، وتسطر خططا حاضرة ومستقبلية من أجل الوصول إلى استراتيجية التوظيف المثلى لمواردها المالية، غير أنا تصطدم في بعض الأحيان بحالة زيادة نفقاتها أكثر من مواردها وخاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، ولذلك لابد من وضع السبل الكافية والاحترازات الكافية لتجنب هذا الوضع.

وعلى غرار باقي مؤسسات التأمين، تسعى مؤسسات الضمان الاجتماعي من خلال أنشطتها وخدماتها إلى تحقيق زيادة في إيراداتها المالية على حساب نفقاتها، واستدامة هذا الوضع، مما يضمن تقديم أفضل نوع من الخدمات للمؤمنين لديها[30].

[30] زيدان محمد، يعقوبي محمد، فعالية الموارد المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير–تجارب دول– ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012، ص16 –17 .

المبحث الثالث : الاطار العام للتوازن المالي .

يعتبر التوازن المالي في اي مؤسسة و بالضبط صناديق الضمان الاجتماعي معيار مهم لتقييم سلوك الخزينة كونه يضمن للمؤسسة بقائها و استمرار نشاطها و بالتالي تحقيق الأمان . و للحفاظ على الوضع المالي المستقر لأي مؤسسة أيا كان نوعها جيب أن يكون هناك توازن بني وارداتها ونفقاتها.

المطلب الاول : مفهوم التوازن المالي .

يعتبر التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية معيار مهم لتقييم سلوك الخزينة كونه يضمن للمؤسسة بقائها واستمرار نشاطها وبالتالي تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يجلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة ومن جهة أخرى سحب ذوي حقوقهم ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماته. و قد تعددت تعريفات التوازن المالي، لكننا نسوق فيما يلي بعض من التعاريف :

- تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الأصول والخصوم أي مدى إمكانية المؤسسة من دفع ديونها اللازمة والقدرة على الوفاء عند تاريخ استحقاقها، وان تكون أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة، على أساس إن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل وكذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو التزامات المؤسسة في الأجل القصيرة، وبالتالي التناظر بين المورد المالية في الميزانية واستخداماتها يعبر عنه بالتوازن المالي.[31]

- يعرف التحليل المالي بأنه : "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة و معلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية".[32]

---

[31] حمو يعيش عبد المنعم، 2020 -2021 ،أثر اشتراكات التأمين الاجتماعي على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي بالجزائر -دراسة حالة- ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021، ص33-34.

[32] مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، 2011، ص71.

• كما يعرف التوازن المالي بأنه: " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذاك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، و كذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة ".[33]

المطلب الثاني : أهداف وأهمية التوازن المالي :

الفرع الاول : أهداف التوازن المالي :

يهدف التوازن المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع و ذلك بقصد تحديد جوانب القوة و مواطن الضعف، و من ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قرارتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع . و من هنا يمكن تقسيم أهداف التحليل المالي إلى قسمين كالتالي:[34]

1- أهداف التوازن المالي بالنسبة للمؤسسة:

إن التوازن المالي الذي تقوم عليه المؤسسة هو تحليل مالي داخلي و الذي يعتبر أساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمارات و هذا من طرف المدير المالي والمسير المالي للمؤسسة و أهداف هذا التوازن هي:

• إعطاء حكم للتسيير المالي للفترة تحت التحليل(فترة التحليل) .

• الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التموينية و التوزيعية .

• التحقق من المركز المالي (الوضعية المالية) للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.

---

[33] منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن، 2005، ص12 .

[34] فاطمة الزهراء بوالشاكرين، فاتن بو نايرة، اشكالية التوازن المالي و المردودية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة– ، مذكرة ماستر، تخصص : ادارة مالية، جامعة جيجل، 2021، ص10.

- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة و .على المردودية فيها.

2- أهداف التوازن المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة:

إن التوازن المالي الذي يقوم به المتعاملون مع المؤسسة هو تحليل مالي خارجي يهدف إلى :

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي ،
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب،
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض ،
- الموافقة والرفض لعقد قرض عند تقييم المؤسسة لطلب القرض .

الفرع الثاني : أهمية التوازن المالي :

تكمن اهمية التوازن المالي في:[35]

- تحديد العائدات من فرص الاستثمار المتاحة.
- إلزام الرقابة الداخلية على تدفقات الأموال الداخلية و الخارجية.
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة .
- معرفة درجة استخدام المؤسسة للموارد "عقلاني، غير عقلاني".
- التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة العامة للمؤسسة و تقييم المخاطر المتعلقة بها.

المطلب الثالث : مقومات التوازن المالي.

كي تنجح عملية التوازن المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي

[35] بوبياون مسعود، تقييم التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نموذج دي بونت، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، المجلد02، سطيف، 2021، صفحة 200.

أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وتقنيات التحليل التي يستخدمها، و منها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.[36] و يمكن حصر هذه المقومات فيما يلي:[37]

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو لموثوقية.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التوازن،
- كما أن يستخدم أساليب و تقنيات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية و الملائمة للأهداف التي يسعى إليها.
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره و المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات و بدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها. بالإضافة إلى بعض المقومات الأخرى:[38]
- التحديد الواضح لأهداف التوازن المالي .
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، و توفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها .
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت.

[36] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبع الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص04.

[37] حسين سمير عشيش، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص26 .

[38] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص 9.

المطلب الرابع : تحقيق التوازن المالي عن طريق مؤشرات و نسب التوازن المالي .

يتم تقييم التوازن المالي استنادا الى ثلاث مؤشرات رئيسية هي راس المال العامل و احتياجات دورة الاستغلال و صافي الخزينة . لكن لا تتم عملية الا بعد اختبار شروط التوازن المالي الثلاثة و الالتحام فيما بينها .

المطلب الأول: تحقيق التوازن المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي.

الفرع الأول: التوازن الدائم (رأس المال العامل FR)

يقصد برأس المال العامل حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأجل ،أي الموجودات المتداولة أي الاستثمار في فقرات النقدية و الاستثمارات المؤقتة و الذمم المدينة و المخزون السلعي و غيرها من الفقرات المماثلة.[39]

يعبر رأس المال العامل – أو كما يطلق عليه البعض رأس المال الصافي عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة ، و بالتالي من هذا المؤشر في الحكم على مقدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة المستحقة عليه ،و يتم احتساب رأس المال العامل بالمعادلة التالية :[40]

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

[39] جيمس أ.كاشين ،جويل ج.ليرنر، ترجمة محمد عبد العزيز أبو رمان، ملخصات شوم نظريات و مسائل في أصول المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،1992 ،ص333 .

[40] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009، ص13.

-حالات رأس المال العامل FR

بصفة عامة هناك ثلاث حالات ممكنة مختلفة لراس المال العامل و هي [41]:

-الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب " FR > 0 ".

يكون راس المال العامل موجب عندما يكون مجموع الموارد الدائمة اكبر من مجموع الاستخدامات المستقرة . و هذه الحالة تتحقق عندما يكون " (RD ÷ ES) > 0 "

-الحالة الثاني : رأس المال العامل سالب " FR < 0 " .

يكون راس المال العامل يساوي الصفر عندما يكون مجموع الموارد الدائمة اقل مجموع الاستخدامات المستقرة . هذه الحالة تتحقق عندما يكون " (RD ÷ ES) < 01 "

-الحالة الثالثة : رأس المال العامل يساوي الصفر " FR = 0 " .

يكون راس المال العامل يساوي الصفر عندما يكون مجموع الموارد الدائمة يساوي مجموع الاستخدامات المستقرة . هذه الحالة تتحقق عندما يكون " (RD ÷ ES) = 01 ".

2- انواع راس المال العامل .

-رأس المال العامل الصافي :

هو جزء من وسائل التمويل القي تسمح للمؤسسة أن تجند مواردها حتى لا تقع في الأخطاء في حالة خلل مالي. وبالتالي هو مؤشر بالتوازي على المدى المتوسط. [42]

و يعرف أيضا بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة ، لهذا فهو ليس نسبة مالية كباقي النسب الأخرى ، بل هو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول حيث تبين هذه النسبة مدى زيادة الموجودات المتداولة[43] ، ويحسب وفق القانونين التاليين:[44]

---

[41] عميروش بوبكر، أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة إلاقتصادية دراسة تحليلية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد:07، العدد:01، 2022، ص 166 – 167 .

[42] مفتوح عيسى، مهيدي شارف، دور المحاسبة العمومية في تحقيق التوازن المالي لدى الهيئات العمومية، مذكرة ماستر ، تخصص : تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021، ص 51 .

- **من أسفل الميزانية:** هو ذلك الفائض من الاصول المتداولة بالنسبة لديون، ويحسب وفق الطريقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة _ الديون قصيرة الاجل

- **من أعلى الميزانية:** هو الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة، ويحسب وفق الطريقة التالية:

رأس المال العامل الصافي =الأموال الدائمة _ الأصول الثابتة

-**رأس المال العامل الخاص:** هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الاصول الثابتة ،ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية :[45]

رأس المال العامل = الأموال الخاصة _ الأصول الثابتة

رأس المال العامل = الأصول المتداولة _ مجموع الديون

[43] **بن كحلة نور الهدى، تقييم و قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية EPM –دراسة حالة– ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر ،التخصص: مالية مؤسسة ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ،2021 ،ص40 .**

[44] **مفتوح عيسى، مهيدي شارف، مرجع سبق ذكره، ص 51–52 .**

[45] **ناصر دادي عدون و نواصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991، ص23 .**

-رأس المال العامل الاجمالي :

يسمى بحجم النشاط الاستغلالي و ان اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من اصول متداولة من مخزونات قيم الاستغلال و حقوق قيم قابلة للتحقيق و جاهزة و تسمى ايضا بالقسم الدورات او المتحولة على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات و ما يتبعها و يظهر مدلول المقارنة اكثر في المؤسسات التجارية ،و يكتب رأس المال العامل الاجمالي بالعلاقة التالية [46]:

رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول المتداولة

-رأس المال العامل الاجنبي : هو جزء من الديون الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية، ويحسب بالعالقة التالية:[47]

رأس المال العامل الاجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة – الديون قصيرة الأجل

الفرع الثاني : التوازن المتوسط "احتياجات رأس المال العامل (BFR) " :

تشمل المؤسسة في كل دورة استغلالية على موارد دورية (و هي الديون الأجل ماعدا السلفات المصرفية) وهذه الموارد تغطي بها مستلزمات أو احتياجات الدورة (و هي المخزنات و القيم القابلة للتحقيق) .

[46] عافر بدر الدين، دور المراجعة في تحقيق التوازن المالي دراسة حالة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016، ص46.

[47] حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحى، الجزائر، 2016، ص19.

فإذا كان الفرق موجبا فان المؤسسة لم تغط كل احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية ،بل لديها حاجة إلى وسائل مالية أخرى و عليها أن تبحث عن موارد إضافية لمواجهة هذه الاحتياجات ، بالتالي تلجأ إلى مواردها تزيد مدتها عن الدورة ،أو تحتاج إلى رأس المال العامل .والعكس في حالة سلبية النتيجة .[48]

•علاقة حساب احتياج رأس المال العامل:

احتياج رأس المال العامل = احتياج الدورة – موارد الدورة

(قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق)– (الديون قصيرة الأجل _ السلفات المصرفية) = BFR

1– حالات احتياجات رأس المال العامل BFR :

بصفة عامة هناك ثلاث حالات ممكنة مختلفة لاحتياجات راس المال العامل و هي [49]:

–الحالة الأولى: احتياجات رأس المال العامل موجب " BFR > 0 ".

يكون احتياجات راس المال العامل موجب عندما يكون مجموع الاصول الجارية ماعدا اصول الخزينة اكبر من مجموع الخصوم الجارية ماعدا خصوم الخزينة .

–الحالة الثاني : احتياجات رأس المال العامل سالب " BFR < 0 " .

يكون احتياجات راس المال العامل موجب عندما يكون مجموع الاصول الجارية ماعدا اصول الخزينة اقل من مجموع الخصوم الجارية ماعدا خصوم الخزينة .

–الحالة الثالثة : رأس المال العامل يساوي الصفر " BFR = 0 " .

[48]ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سبق ذكره، ص25.

[49]عميروش بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص167 .

يكون احتياجات راس المال العامل موجب عندما يكون مجموع الاصول الجارية ماعدا اصول الخزينة يساوي من مجموع الخصوم الجارية ماعدا خصوم الخزينة .

2-اشكال احتياجات راس المال العامل .

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين و مخزوناتها، و بالتالي يتوجب البحث عن مصادر اخرى لتمويل هذا العجز، و هو ما يصطلح عليه بالاحتياج في راس المال العامل بحيث يمكننا تجزئة الاحتياج في راس المال العامل تبعا لعلاقة عناصرها المباشرة بالنشاط او عدمها :

-**الاحتياج في راس المال العامل للاستغلال BFRng** : ينطبق عليه التعريف السابق و يتم حسابه انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال و موارد الاستغلال .

-**الاحتياج في راس المال العامل خارج للاستغلال BFRhex** : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الانشطة غير رئيسية و تلك التي تتميز بطابع الاستثنائي و يحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال و موارد خارج الاستغلال .

-**الاحتياج في راس المال العامل الاجمالي BFRg** : هو مجموع الرصيدين السابقين و يعبر عن اجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الانشطة الرئيسية و غيرها .

الفرع الثالث: التوازن الثالث" الخزينة" (TN) .

تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة ، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة ، أو عن الصافي بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل . أي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال من رأس المال العامل من رأس المال العامل.

الخزينة هي الفرق بين رأس المال العامل FR واحتياجات رأس المال العامل BFR .[50]

[50] **ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 25-26 .**

علاقة حساب الخزينة:

الخزينة = القيم الجاهزة _ السلفات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل _ احتياج رأس المال العامل

1- حالات الخزينة TN .

بصفة عامة هناك ثلاث حالات ممكنة مختلفة لراس المال العامل و هي [51]:

-الحالة الأولى: صافي الخزينة موجب " TN > 0 ".

تتحقق عندما تكون اصول الخزينة اكبر من خصوم الخزينة و هي جيدة للمؤسسة لكن يجب عدم تعطيل الا في حدود الحجم اللازم فقط .

-الحالة الثاني : صافي الخزينة سالب " TN < 0 " .

تتحقق عندما تكون اصول الخزينة اقل من خصوم الخزينة .

-الحالة الثالثة : صافي الخزينة يساوي الصفر" BFR = 0 " .

تتحقق عندما تكون اصول الخزينة تساوي من خصوم الخزينة .

الفرع الثاني : تحقيق التوازن المالي عن طريق نسب المالية المؤسسة .

1- نسب السيولة

هي تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء Liquidité Ratio يقصد بنسب السيولة بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية و أصول أخر ى يمكن تحويلها إلى

[51] **عميروش بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 168 .**

نقدية و أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة). نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة و الملاك و المقرضين الذين يقدمون للمنشأة ائتمان قصير الأجل .[52]

تشير هذه النسبة إلى ما مقدار الأصول المتداولة التي ينبغي توفرها لتغطية الخصوم المتداولة فورا ، باستثناء المخزون حيث يصعب بيع المخزون حالا أو أن قيمته السوقية أقل من قيمته الدفترية أو أعلى منها[53]. تتمثل اساسا في النسب التالية :

1-1-نسبة التداول :

تشير نسبة التداول إلى قدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة . و يتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة و هما الخصوم المتداولة. وتسمى هذه النسبة أحيلنا بنسبة رأس المال العامل لأنها عبارة عن نسبة بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة و هما مكونات رأس المال العامل.[54] يتم حساب نسبة التداول RC بموجب العلاقة أدناه :

نسبة التداول = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة

1-2- نسبة التداول السريعة :

يعاب على نسبة التداول أنها تفترض أن المخزون السلعي هو من الأصول المتداولة التي يسهل تحويلها إلى نقدية ، و هذا الافتراض قد لا يكون مقبولا من الدائنين . فالمخزون السلعي يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه ، و هناك احتمال بأن يتم بيعه بخسارة ،بل قد لا تتمكن المؤسسة من بيعه على الإطلاق . لذا فمن المقترح استبعاد المخزون السلعي من بسط نسبة التداول ، لنصل إلى نسبة جديدة لقياس السيولة هي نسبة التداول السريعة تلك النسبة التي تعتبر مقياسا لمقدرة المؤسسة QUICK RATIO على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) من الأصول سريعة التحول إلى نقدية .[55]

---

[52]منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص 84.

[53] نعمة عباس الخفاجي، الإدارة الاستراتيجية المداخل والمفاهيم والعمليات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص267.

[54] عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص217

[55] منير إبراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره ص 75 .

تلك النسبة التي تظم أكثر الأصول المتداولة سيولة كونها تعتمد على العناصر السائلة جدا ، كالنقد و شبه النقد و تكون عناصرها (النقد في الصندوق و المصرف و الأوراق المالية القابلة للتسويق كالسندات الحكومية) إن هذا المؤشر يستبعد العناصر الأقل سيولة أو التي يتطلب تحويلها إلى نقد سريعا تحمل بعض الأعباء المالية كالذمم المدينة و المخزون السلعي و المصاريف المدفوعة مقدما ، بالتالي سوف يقتصر بسط هذه النسبة على الأصول المتداولة التي لا تتعرض لأي تخفيض في قيمتها عند التصرف بها و النسبة المعيارية النموذجية هي [56]:

نسبة السيولة السريعة = (الاصول المتداولة – المخزون السلعي)/ الخصوم المتداولة

1-3- نسبة النقدية و شبه النقدية :

إذا كانت نسبة السيولة السريعة تفترض صعوبة تسييل المخزون خلال سنة ،فان نسبة النقدية تفترض أيضا صعوبة تحصيل مستحقات المنشأة لدى الغير قبل مضي سنة . وإذا كان الأمر كذلك فان مصادر السيولة للمنشأة سوف تنحصر في النقدية وغيرها من الأصول التي لا توجد صعوبة تذكر في تسييلها مثل الودائع المصرفية ، و أذونات الخزانة أو غيرها من الأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة دون خسائر على الإطلاق . وفيما يلي كيفية حساب تلك النسبة :

نسبة النقدية و شبه النقدية = (النقدية + شبه النقدية)/ الخصوم المتداولة

ومما يذكر أنه إذا كانت تلك النسبة مساوية أو تزيد عن الواحد الصحيح ، فقد يكون ذلك مؤشرا على إفراط المؤسسة في توفير السيولة ، إذ يعني أن المؤسسة تحتفظ بأصول سائلة تساوي أو تزيد عما عليها من التزامات قصيرة ، رغم أن بعض تلك الالتزامات سوف يستحق في تواريخ لاحقة. مثل هذا التصرف هو في عداد التصرفات غير المرغوبة. فكون جانب كبير من أصول الشركة في صورة نقدية ،وهي أصول لا تدر عائد ضئيل هي مسألة لابد و أن تترك بصماتها على مؤشرات الربحية ، وعلى ثروة الملاك بالتبعية .

[56] **دريد كامل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص87 .**

1-4- سيولة الذمم :

عندما يكتشف المحلل المالي أن نسبة التداول أو نسبة السيولة السريعة تقل عن مثيلتها على مستوى الصناعة فان من واجبه القيام بتحليل كل بند من بنود الأصول المتداولة خاصة الذمم و المخزون للتأكد من مدى سيولتها . وبالنسبة لسيولة الذمم فيمكن حسابها بقياس متوسط فترة التحصيل ، وكذا بتحليل أعمار مفردات الحسابات المدينة .

1-5- سيولة المخزون :

وكما أمكننا قياس سيولة الحقوق بإيجاد متوسط فترة التحصيل ، فانه يمكننا قياس سيولة المخزون بإيجاد متوسط الفترة التي تمضي منذ دخول البضاعة للمخازن حتى تحصيل قيمتها. و يمكن تجزئة تلك الفترة إلى فترتين : الأولى هي متوسط فترة التخزين و تمثل متوسط فترة بقاء البضاعة المشتراة في المخازن حتى يتم بيعها ، والثانية تمثل متوسط الفترة التي تمضي منذ بيع البضاعة حتى تحصيل قيمتها و التي سبق أن أطلقنا عليها متوسط فترة التحصيل . و بالنسبة لمتوسط فترة التخزين ،فيتم حسابها بقسمة رصيد المخزون على تكلفة البضاعة المباعة و ضرب النتائج في عدد ايام السنة .[57]

متوسط فترة التخزين = (عدد ايام السنة × رصيد المخزون)/ تكلفة البضاعة المباعة

حيث تهتم المؤسسة بالسيولة بغرض أداء الالتزامات قصيرة الأجل عند حلول أجل الاستحقاق لأن التوقف عن أداء هذه الالتزامات يؤذي إلى الإضرار با لمساهمين حيث يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع المالية المستقبلية للمؤسسة و بذالك نخلص أن لنقص السيولة تاثير على المساهمين .

2-نسب النشاط .

وهي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات و معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات و من ثم إلى سيولة [58]. هي النسب التي تقيس مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه. وتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب

[57]منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 75-77-79.

[58]عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، مرجع سبق ذكره، ص104.

بين المبيعات و بين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون و نسب الأصول الثابتة و غيرها.[59] تتمثل اساسا في النسب التالية :

2-1- معدل دوران الأصول :

يتم حساب معدل دوران الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول وهذا فانه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الاصول .[60]

معدل دوران اجمالي الاصول = صافي المبيعات / مجموع الاصول

وهذه النسبة تعكس أيضا كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات . و لذلك فكلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول وكلما دل على زيادة عدد مرات تحقيق العائد على الأصول خلال السنة.[61]

2-2- معدل دوران الأصول الثابتة

ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة بقسمة صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة . ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة أصول المؤسسة ، فإذا وجد أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة يفوق مثيله على مستوى الصناعة ،فان ذلك قد يعني إما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول ،أما في حالة انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة على مثيله مستوى الصناعة فان هذا قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول ، أو المغالاة في الاستثمار فيها.[62]

[59] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص76.

[60] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص83 .

[61] كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص209 .

[62] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

ويقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق الإيرادات (المبيعات) للمشروع و زيادة الطاقة الاستخدامية للأصول الثابتة و زيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمشروع .

معدل دوران الاصول الثابتة = صافي المبيعات / الاصول الثابتة

2-3- معدل دوران الأصول المتداولة

يتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة ، ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول و توليد المبيعات منه و يحسب بالعلاقة التالية :

معدل دوران اجمالي المتداولة = صافي المبيعات / الاصول المتداولة

2-4-معدل دوران الذمم المدينة :

يتم حساب معدل دوران الذمم بقسمة صافي المبيعات الآجلة على إجمالي الذمم (أي قبل طرح مخصص الديون المشكوك فيها). ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى ملائمة حجم الاستثمار في الذمم ، و يلقى بالتالي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان و سياسة التحصيل. فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان و في تحصيل المستحقات تؤدي إلى زيادة الأموال المستثمرة في الذمم (رصيد الذمم) و انخفاض معدل الدوران ،أما السياسة المتشددة في هذا الشأن فيتوقع أن تؤدي إلى نقص الأموال المستثمرة في الذمم و ارتفاع معدل الدوران. و فيما يلي كيفية حساب معدل دوران الذمم.[63]

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة / متوسط صافي المدينين

[63] **منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 84-85 .**

2-5-معدل دوران المخزون :

يعتبر معدل دوران المخزون مؤشرا لمدى سلامة حجم الاستثمار في المخزون السلعي. و لكي نوضح فكرة استخدام المتوسطات في حساب معدل الدوران ، سوف يتم حساب معدل دوران المخزون بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون خلال العام ،و ذلك بدلا من قسمتها على رصيد المخزون في الميزانية كما تعودنا أن نفعل .ويمكن إيجاد متوسط المخزون بإضافة مخزون أول المدة إلى رصيد المخزون في نهاية المدة وقسمة النتائج على 2 و فيما يلي كيفية حساب معدل دوران المخزون [64]:

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / المتوسط المخزون

ونظرا لأن المخزون عادة ما يقوم بالتكلفة فإنه يفضل أن يستخدم تكلفة المبيعات بدلا من المبيعات . كما أنه يفضل إستخدام متوسط المخزون بدلا من رقم المخزون أخر المدة ، وهذا يؤدي إلى تلافي أثر التقلبات الموسمية على المخزون .[65]

2-6- معدل دوران الذمم الدائنة :

معدل دوران الذمم الدائنة = المشتريات / رصيد الدائنين

معدل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين

2-7-متوسط فترة الإئتمان :

متوسط فترة الائتمان = عدد ايام السنة / معدل دوران الذمم الدائنة

[64] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[65] كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 209.

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع و الشراء . لذا كلما إنخفاض معدل دوران الذمم الدائنة و زاد عن متوسط فترة الإئتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة مما سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة .

2-8-معدل دوران النقدية : و يتم حسابه بقسمة المبيعات الصافية على رصيد النقدية وشب النقدية.[66]

معدل دوران النقدية = المبيعات / (النقدية + شبه النقدية)

[66] **منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 87.**

خلاصة الفصل الاول

من خلال هذا الفصل تم تطرق الى اهم المفاهيم النظرية حول الضمان الإجتماعي والتوازن المالي ، وتحصيل الإشتراكات حيث يلعب الضمان الإجتماعي دورا كبيرا لدى العاملين و اسرهم و المجتمع بأكمله، فهو يؤدي الى توفير السلام و الحماية الإجتماعية لهم، كما انه جزء لا غنى عنه من السياسة الإجتماعية للحكومات و اداة مهمة لمنع الفقر و تخفيف اثاره كما يمكنها المساهمة في الحفاظ على كرامة الانسان و المساواة و العدالة عن طريق التكافل الإجتماعي و المشاركة في تحمل الاعباء، و تبنت الجزائر هذا النظام مطبقة إصلاحات جذرية حاولت من خلالها تكييفه وجعله قابل للتطبيق و كنتيجة لذلك تم إنشاء خمسة صناديق تتكفل بتطبيق النظام .

وحاولنا نحن تسليط الضوء على تحصيل الإشتراكات باعتبارها المصدر الاهم لتمويل صناديق الضمان الإجتماعي التي تحصل عن طريق الإقتطاع من اجور العمال و من ارباح العمل، و دراسة مدى قدراتها على سلامتها المالية لديمومة و إستمرار النظام .

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء

–وكالة الاغواط–

تمهيد الفصل :

بعد أن تناولنا في الفصول السابقة الجوانب النظرية والمنهجية المتعلقة بموضوع الدراسة ننتقل في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي حيث نحاول الوقوف ميدانيًا على واقع التوازن المالي في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء (CNAS) بالأغواط، من خلال آراء وتجارب من هم على صلة مباشرة بعمل الصندوق.

وقد تم تصميم استبيان محكم شمل عدة محاور رئيسية ترتبط مباشرة بعناصر التوازن المالي كحجم الاشتراكات وفعالية التحصيل وتنوع مصادر التمويل إضافة إلى أثر الإعفاءات والصعوبات البنيوية التي قد تعيق الأداء المالي للصندوق، فيسعى هذا الفصل إلى تقديم صورة دقيقة عن واقع التسيير المالي داخل الوكالة من خلال مؤشرات قابلة للقياس، وتحليل علمي يسمح باستخلاص إستنتاجات عملية تسهم في توجيه السياسات العمومية نحو تحقيق توازن مالي أكثر فعالية وإستدامة في منظومة الضمان الإجتماعي.

المبحث الاولى : تقديم عام لمنظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر

تعتبر مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بالأغواط في المعمورة حي بن سحنون من أهم المؤسسات في الجزائر ، حيث يمتد نشاطها على مختلف ربوع الوطن عن طريق فروع التوزيع المنتشرة عبر كل ولايات الوطن وهذا ما سمح لها أن تكون من المؤسسات الرائدة ذات الأهمية في الاقتصاد الوطني وهذا ما جعلنا نختار هذه المؤسسة لتكون محل دراسة في الجانب التطبيقي من هذا البحث وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى تعريف المؤسسة والتقسيم الإداري لها ومهامها.

المطلب الأول: التعريف مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بالأغواط (المعمورة حي بن سحنون).

يُعد الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء مؤسسة خدماتية تهدف إلى تقديم مجموعة من الخدمات لفائدة المواطنين والمؤسسات، من خلال ضمان التغطية الاجتماعية التي تحقق الأمن والاستقرار النفسي للفرد، وذلك في مواجهة المخاطر والأحداث غير المتوقعة التي قد يتعرض لها العامل أثناء مزاولته لعمله أو خارجه. وتتم هذه الحماية عن طريق تحصيل الاشتراكات المالية من أرباب العمل، أو من خلال الاقتطاع المباشر من الأجور الشهرية للعمال، وفقًا لما تنص عليه المادة 11 من القانون رقم 06/90، التي تُقرّ إجبارية تأمين العامل ضد مختلف الأخطار. وتُطبق وكالة الأغواط هذه الأحكام على كل من عمال الوظيف العمومي وعمّال القطاع الخاص.

منذ تأسيسها سنة 1987، شهدت وكالة الأغواط التابعة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية تطورات مستمرة في مجال الضمان الاجتماعي، وخاصة في ميدان التأمينات الاجتماعية. وقد عرفت هذه المؤسسة، ولا تزال، نموًا ملحوظًا على مستوى الأداء والتنظيم، حيث يتجلى ذلك من خلال مجموعة من التحولات والعمليات الجوهرية التي شملت مختلف المحاور ذات الصلة بمجال تدخلها :

- مضاعفة عدد وتنويع الهياكل التابعة للوكالة وتوسيع الجغرافي عبر مختلف مناطق ولاية الأغواط ، وهذا في إطار السعي إلى تحقيق تقريب أكثر لهذا المرفق العام الاستراتيجي والحساس من المنتفعين ومستعملي القطاع وذلك بواسطة فتح مراكز دفع وملحقات عديدة جديدة؛
- توسيع وتنويع فرص الاستفادة من مختلف الخدمات و الأداءات التي تقدمها الوكالة؛

- إنجاز و تجهيز هياكل ومرافق جديدة، مثل فتح مركز الدفع الجديد رقم 03 الواحات الشمالية بالأغواط وكذا فتح مركز جهوي للتصوير الطبي بالأغواط مجهز بأحدث وأرقى التجهيزات و الوسائل؛

- التدعيم الكمي والنوعي للوكالة بالموارد البشرية وتأطيرها؛

- تدعيم العمليات التي تندرج في سياق برنامج عصرنة القطاع، لاسيما عن طريق التقنيات الحديثة وتطبيق النظام العصري الخاص ببطاقة الشفاء الإلكترونية بالإضافة إلى تدعيم الوكالة تختلف تجهيزات الإعلام الآلي؛

- تحسين أكثر لظروف الاستقبال والتكفل بطلبات المنتفعين من القطاع، لاسيما بالتكفل بحاجيات وانشغالاتهم المشروعة و الاحتجاجات المشروعة الخاصة، وذلك بفضل إعلام أحسن وأوسع وتطوير وتنويع طرق الاتصال بصفة عامة؛

- تدعيم التوازف المالي للوكالة، مما سمح بتحقيق نتائج مرضية من حيث زيادة المداخيل؛

- تدعيم وتشجيع المبادرات والعمليات الرامية إلى تحقيق تفتح أكثر للوكالة نحو محيطها الاقتصادي والاجتماعي الشركاء المؤمنين اجتماعيا، الشركاء الصيادلة، الحركة الجمعوية والشركاء المؤسساتيين.

المطلب الثاني : المهام الموكلة لمؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS .

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية هو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص طبقا للمادة 49 من القانون رقم 08-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية و التي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي بحيث تقوم بتحصيل و جمع الاشتراكات على المؤمنين و التعويض لهم اثناء دفع المصاريف في حياتهم اثناء المرض او وقوع حوادث و يشمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تسييره على ما يلي : مصالح مركزية وكالة ولائية مراكز الدفع ملحقات للمؤسسات الادارية مراسلين للمؤسسات الادارية .

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في جانفي 1992 المتضمن للوضع القانوني الإداري و المالي للصندوق و ذلك من خلال المادة 08:

- تسيير الأداءات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية؛
- تسيير الأداءات العائلية؛
- ضمان عملية التحصيل والمراقبة ونزاعات لتحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل الأداءات؛
- المساهمة في ترقية سياسة الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية؛
- تسيير الأداءات المستحقة للأشخاص المستفيدين من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الإجتماعي؛
- تنظيم وتنسيق وممارسة الرقابة الطبية؛
- القيام بأعمال في شكل إصلاحات ذات طابع صحي واجتماعي؛
- تسيير صندوق المساعدة والإغاثة؛
- منح رقم تسجيل وطني للمؤمنين إجتماعيا والمستخدمين وإعطائهم رقما وطنيا.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء CNAS بالأغواط.

حتى يتمكن الصندوق من القيام بمهامه، على المستوى المركزي والولائية، فهو يتكون من :

- مديرية عامة
- 49 وكالة ولائية (اثنان منها بالجزائر العاصمة).
- المئات من مراكز الدفع ، موزعين عبر كامل التراب الوطني .
- 04 عيادات متخصصة (الجراحة القلبية للأطفال، العظام والتأهيل، أمراض الأذن والأنف والحنجرة وجراحة الأسنان).
- أربع مراكز للتصوير الطبي الشعاعي.

- مركزا للتشخيص والعلاج.
- صيدليات تابعة للصندوق.
- رياض الأطفال.
- مطبعة.
- مركز عائلي ذو طابع اجتماعي.
- مركبا سياحيا.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS)

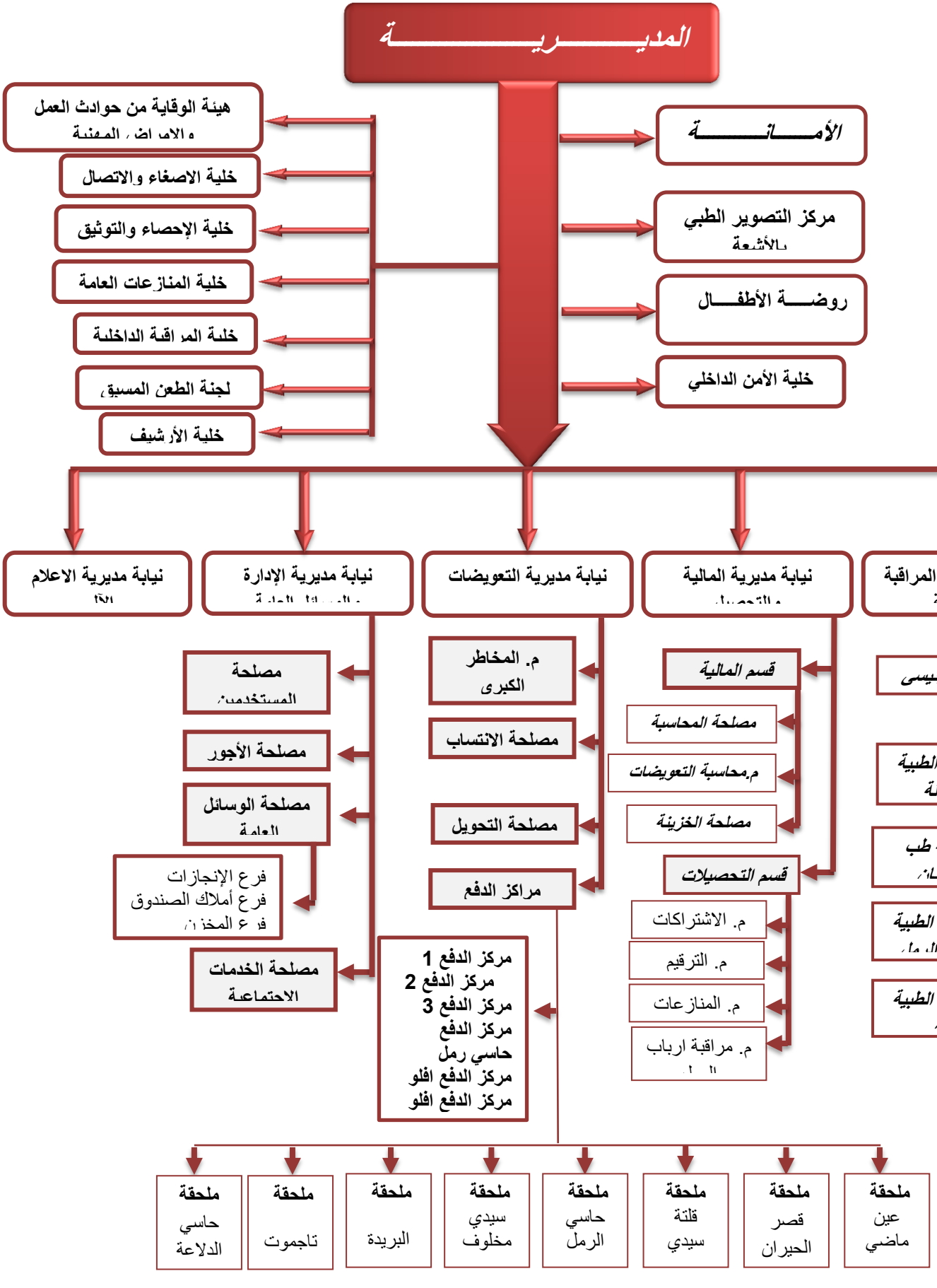

المصدر: من وثائق المؤسسة

توضيح المهام حسب المصالح:

المدير الولائي: يشرف على كل الأنشطة الإدارية والتقنية، ويمثل الفرع محليًا، ويرفع التقارير للإدارة العامة.

مصلحة الموارد البشرية والإدارة:

1-تسيير شؤون الموظفين (توظيف، ترقيات، عقوبات، تكوين)

2-حفظ الملفات الإدارية والرواتب.

3-السهر على تطبيق قوانين العمل داخل المؤسسة.

مصلحة الاشتراكات (الجباية)

1-متابعة التصريح بالأجور من طرف أرباب العمل.

2-تحصيل الاشتراكات الشهرية من المؤسسات العمومية والخاصة.

3-إدارة ملفات الانتساب.

مصلحة الأداءات (التعويضات)

1-معالجة طلبات التعويض عن الأمراض، الولادة، الحوادث، العجز...

2-صرف المنح المختلفة (الأمومة، العجز، الأمراض المزمنة...).

مصلحة المراقبة الطبية والانتساب:

1-مراقبة مدى شرعية العطل المرضية بالتنسيق مع الأطباء المراقبين.

مراقبة المؤسسات فيما يخص التصريحات والانتساب

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

بعد الدراسة النظرية لموضوعنا سنتطرق في هذا المبحث الى الدراسة الميدانية لمجمل البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث والتي يمكننا من الوصول الى عدة استنتاجات وسوف نتطرق فيه إلى مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات والدراسة السابقة ثم استخلاص النتائج العامة المتوصل إليها.

المطلب الاول: منهجية الدراسة الميدانية

سنقوم في هذا المطلب توضيح الطريقة والأدوات المستعملة في هذه الدراسة حيث نبدأ بتعريف مجتمع الدراسة والمتمثل في مجموعة الموارد البشرية(تم اختيار العينة بشكل مقصود لضمان تمثيل مختلف المستويات)صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بولاية الأغواط ، مع تباين الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في الدراسة.

1- أدوات الدراسة وإجراءات بناءها

إن دقة أي بحث علمي تتوقف إلى حد كبير على اختيار الأدوات المناسبة التي تتماشى وطبيعة الموضوع وإمكانية الباحث الحصول على البيانات والمعطيات التي تخدم أهداف الدراسة ، وطبيعة الموضوع تتطلب منا الاستعانة بأكثر من أداة منهجية وهذا للإلمام بالموضوع ولهذا الغرض اعتمدنا في دراستنا على الاستبيان وهو عبارة عن استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المترابطة والمتسلسلة التي يتم الإجابة عليها ،و تعبئتها من قبل المبحوث لجمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة أو مشكلة البحث .

كما يعرف الاستبيان بأنه أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة تجرى تعبئتها من قبل المستجيب، وتعتبر الاستبانة (الاستبيان) من أكثر أدوات البحث الكمي شيوعا في الاستخدام في ميادين الدراسة المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والتربوية ، وتستخدمه كثيرا من مراكز الدراسات الإستراتيجية في العالم.

و قد استخدمنا أسلوب الاستبيان كأداة رئيسية في البحث كونه يساعد الباحث على جمع المعلومات وهذا حسب التعليمات والإرشادات المرفقة مع استمارة الاستبيان التي تتعدد طرق توزيعها على مجتمع الدراسة أو لعينة كذلك باعتبارها توفر للباحث الوقت والجهد والمال للوصول إلى أكبر عدد ممكن

من المبحوثين إضافة إلى عدم تدخل الباحث في الإجابات المحتملة للمبحوثين وهذا ما يساعد في الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

و لقد حاولنا ربط الاستمارة بناءا على أسئلة الدراسة وأهدافها التي تحولت إلى محاور وكان الهدف منها وهو محاولة التعرف على علاقة ثقافة التسيير ودورها في تحفيز الموظفين ، وقد تم تقسيم أسئلة الاستمارة إلى ثلاثة محاور رئيسية وهم:

- المحور الأول: تقييم الوضع المالي الحالي للصندوق
- المحور الثاني: الحلول المقترحة لتحقيق التوازن المالي
- المحور الثالث: رضا المستفيدين ومستقبل الصندوق

2- ترميز سلم سيكارت الخماسي

اعتمدا على استمارة قمنا بإعدادها بالرجوع للدراسات السابقة أين كانت الإجابة تعتمد على مقياس ليكارت الخماسي، لقياس إجابات أفراد العينة لتكون مجالات الإجابة على عبارات الاستبانة على النحو التالي:

جدول رقم 2-1 : مجالات الإجابة وفق للاستمارة

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
05	04	03	02	01

جدول رقم 2-2: معيار تحديد الاتجاه وفق مقياس ديكارت الخماسي

المتوسط الحسابي	**الاحتمال**
من 1 إلى 1,79	غير موافق بشدة جدا
من 1,80 إلى 2,59	غير موافق
من 2,60 إلى 3,39	محايد

من 3,40 إلى 4,19 .	موافق
من 4,20 إلى 5	موافق بشدة

3- حساب صدق عبارات الاستبيان

أولًا: معامل ألفا كرونباخ الكلي للاستبيان

يُعد معامل ألفا كرونباخ أحد أهم مؤشرات الثبات الداخلي في أدوات القياس ويُستخدم لتحديد مدى انسجام وترابط فقرات الاستبيان في قياس نفس المتغير، يُحسب هذا المعامل عندما تكون الاستجابات على مقياس ليكارت وكلما اقتربت قيمته من (1) دل ذلك على اتساق داخلي عالٍ، وفي هذه الدراسة تم حساب معامل الثبات الكلي لعينة مكونة من 30 مفردة عبر 21 عبارة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية.

الجدول رقم 2-3: حساب الصدق معامل الفا كرونباخ للاستبيان

المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
مجموع عبارات الاستبيان	**21**	**0.814**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات ال **SPSS**25.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح معامل الصدق الفا كرونباخ تم حساب الثبات بمعامل الفا كرونباخ عن طريق برنامج **SPSS**25 وتم تقدير معامل الصدق الفا كرونباخ الكلي للاستبيان **(0.814)**، وهي قيمة تُشير إلى وجود درجة عالية من الثبات الداخلي بين عبارات الاستبيان ككل.

تعكس هذه النتيجة أن جميع العبارات المدرجة في المحاور الثلاثة تقيس أبعادًا مترابطة، وتُسهم في الكشف عن التصورات الحقيقية للمبحوثين حول الوضع المالي للصندوق، والحلول الممكنة، ومستوى الرضا. كما تدل على أن الاستبانة صُممت بشكل سليم من الناحية البنيوية.

ثانيًا: تحليل الثبات لكل محور على حدى

الفرع الأول: تقييم الوضع المالي الحالي للصندوق

يهدف هذا المحور إلى تقييم تصورات المبحوثين حول الوضع المالي الراهن للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال عبارات تعكس أبعادًا مختلفة مثل الاستقرار والمساهمات والشفافية والإدارة.

الجدول رقم 2-4: يبين قيمة الثبات لعبارات محور تقييم الوضع المالي الحالي للصندوق

الرقم	المتغير	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الاتساق الداخلي	
			معامل الارتباط R.S	قيمة الدلالة الإحصائية SIG
01	اعتقد أن الوضع المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في ولاية الأغواط مستقر.	0.798	0.442	0.012
02	الانخفاض في مساهمات العمال يؤثر سلبًا على الوضع المالي للصندوق.	0.785	0.529	0.004
03	سوء الإدارة يساهم في تدهور التوازن المالي للصندوق.	0.781	0.561	0.003
04	العوامل الاقتصادية (مثل التضخم أو البطالة) تؤثر على الوضع المالي للصندوق.	0.792	0.487	0.008
05	توجد شفافية كافية في عرض الصندوق لوضعيته المالية.	0.799	0.421	0.015
06	يواجه الصندوق تحديات مالية حقيقية	0.776	0.580	0.002
07	هل تعتقد أن ارتفاع التكاليف الإدارية يساهم في تفاقم العجز المالي؟	0.779	0.547	0.004
	المجموع الكلي للعبارات	**0.803**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات ال **SPSS**25.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) معامل الصدق للمحور الأول، الذي يضم 7 عبارات تراوحت معاملات الارتباط بين كل عبارة للمحور ما بين **0.421** و0.580 ، وهي جميعها قيم دالة

إحصائيًا (**Sig** أقل من 0.05). كما لم تتسبب أي عبارة في انخفاض ملحوظ لقيمة ألفا كرونباخ عند حذفها.

بلغ معامل ألفا كرونباخ للمحور (0.803)، وهي قيمة تعكس اتساقًا داخليًا جيدًا بين العبارات، ما يشير إلى أن المشاركين كانت لديهم تصورات واضحة ومنسجمة حول العوامل التي تؤثر على الوضع المالي للصندوق كما تعكس العبارات اختيارًا دقيقًا لمحتوى المحور.

تشير النتائج إلى أن المبحوثين يُدركون تأثير العوامل الخارجية والداخلية (كالإدارة والمساهمات والشفافية) في تشكيل الوضع المالي للمؤسسة وأن المحور يقيس هذا الإدراك بدقة وثبات.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لتحقيق التوازن المالي

يهدف هذا المحور إلى استكشاف آراء المبحوثين حول الآليات والخيارات التي يمكن اعتمادها لتحسين الوضع المالي للصندوق مثل تحسين التحصيل ومكافحة التهرب أو خفض المنافع.

الجدول رقم 2-5: يبين قيمة الثبات لعبارات محور الحلول المقترحة لتحقيق التوازن المالي

الرقم	المتغير	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الاتساق الداخلي	
			معامل الارتباط R.S	قيمة الدلالة الإحصائية SIG
08	زيادة نسبة الاشتراكات يمكن أن تساهم في تحسين الوضع المالي للصندوق.	0.841	0.503	0.006
09	تحسين آليات تحصيل الاشتراكات أمر ضروري لتحقيق التوازن المالي.	0.830	0.586	0.001
10	مكافحة التهرب من دفع الاشتراكات ستؤثر إيجابًا على الوضع المالي.	0.824	0.601	0.001
11	أعتقد أن الصندوق بحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتحقيق الاستدامة المالية.	0.838	0.511	0.005
12	لإجراءات الحكومية الحالية كافية لتحقيق التوازن المالي المطلوب.	0.846	0.463	0.010

13	هل تعتقد أن الصندوق يستثمر موارده المالية بالشكل الأمثل؟	0.845	0.471	0.009
14	هل تقبل بخفض مؤقت لبعض المنافع في حال كان ذلك ضروريًا للحفاظ على استدامة الصندوق	0.840	0.522	0.004
المجموع الكلي للعبارات		**0.851**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات ال **SPSS**25.

أظهرت العبارات ارتباطًا جيدًا بالمحور، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين **0.463**و**0.601**، وكلها ذات دلالة إحصائية قوية، كما أن معامل ألفا كرونباخ لم يتراجع عند حذف أي عبارة.

فبلغ معامل ألفا كرونباخ للمحور (0.851) وهي قيمة مرتفعة تدل على درجة عالية من الاتساق الداخلي مما يؤكد تجانس استجابات المشاركين حول جدوى الحلول المقترحة، وتعكس هذه النتائج أن هناك اتفاقًا واسعًا بين المشاركين على أهمية الإصلاحات، لا سيما ما يتعلق بتحسين التحصيل ومكافحة التهرب كما يشير إلى أن المحور صيغ بشكل فعّال لقياس هذه الرؤية الجماعية.

الفرع الثالث: رضا المستفيدين ومستقبل الصندوق

يُعنى هذا المحور بقياس مدى رضا المستفيدين عن جودة الخدمات ومدى ثقتهم بالمستقبل المالي للصندوق واستجابات الإدارة لشكاواهم.

الجدول رقم 2-6: يبين قيمة الثبات لعبارات محور رضا المستفيدين ومستقبل الصندوق

الرقم	المتغير	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الاتساق الداخلي	
			معامل الارتباط R.S	قيمة الدلالة الإحصائية SIG
15	أنا راضٍ عن جودة الخدمات التي يقدمها الصندوق.	0.758	0.451	0.013

16	الصندوق يفي بالتزاماته تجاه المستفيدين في الوقت المناسب.	0.750	0.477	0.010
17	أرى أن مستقبل الصندوق في ظل الوضع المالي الحالي مقلق.	0.745	0.502	0.006
18	يجب إدخال تحسينات على مستوى الخدمة لتشجيع دفع الاشتراكات	0.766	0.423	0.019
19	الثقة في إدارة الصندوق تؤثر على التزام العمال بالمساهمة	0.751	0.471	0.011
20	ارى ان الصندوق يستجيب بسرعة لشكوى او استفسارات المستفيدين	0.759	0.448	0.014
21	هل ترى ان خدمات الصندوق الدار بكفاءة و فعالية	0.744	0.516	0.005
	المجموع الكلي للعبارات	**0.776**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات ال **SPSS**25.

أظهرت العبارات معاملات ارتباط مقبولة تتراوح بين **0.423**و**0.516** وكانت جميعها دالة إحصائيًا ولم يتسبب حذف أي عبارة في تراجع واضح في قيمة ألفا كرونباخ.

أين بلغ معامل ألفا كرونباخ (0.776)، وهو مقبول جدًا من الناحية الإحصائية، ويشير إلى وجود تجانس نسبي جيد في مواقف المشاركين حول هذا المحور وإن كان أقل من المحورين السابقين.

وتعكس النتائج أن هناك تنوعًا في مستوى الرضا والثقة بين المبحوثين لكن دون أن يؤدي هذا التنوع إلى تباين حاد، وهذا يُظهر وجود حد أدنى من القبول بجودة الخدمات وفعالية الأداء مع بعض التردد بشأن مستقبل الصندوق.

ثالثا: اختبار التجزئة النصفية (Split-Half Reliability)

قمنا باختبار التجزئة النصفية للتأكد من أن الأداة المستخدمة متسقة داخليًا، أي أن الأفراد الذين يجيبون على جزء من الفقرات بطريقة معينة يميلون للإجابة بطريقة مشابهة على الجزء الآخر، وبالرغم من أن الاختبار يُطبق مرة واحدة فقط إلا أن معامل التجزئة يعكس مدى ثبات النتائج لو أُعيدت صياغة

الاستبانة أو قُدمت بشكل مختلف، فثبات الأداة شرط أساسي في الدراسات الكمية، لضمان أن الفروق في النتائج ترجع إلى الاختلافات الحقيقية في المتغيرات وليس إلى تقلبات في الأداة ذاتها.

فيعد أحد أبرز أساليب قياس الثبات الداخلي للمقياس ويُستخدم لتحديد مدى اتساق الأداة البحثية (كالاستبانة) داخليًا، أي مدى اتساق إجابات المشاركين على جزأي الأداة المختلفين وفيما يلي عرض وتفسير نتائج للجدول رقم (07):

الجدول رقم 2-7: طريقة التجزئة النصفية للمقياس

الجزء	الفقرات	العدد	معامل ألفا كرومباخ	معامل الارتباط النصفي	معامل الارتباط المصحح	معامل الثبات التجزئة النصفية	معامل الصدق
01	فقرات الاستبانة ذات الترتيب الفردي	11	0.844	0.821	0.902	0.900	0.915
02	فقرات الاستبانة ذات الترتيب الزوجي	10	0.842				

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات SPSS25.0

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن معامل ألفا كرومباخ للفقرات الفردية (0.844) والزوجية (0.842) مما يدل على ارتفاع الثبات الداخلي في كلا الجزأين من الاستبانة، حيث تُعد القيم فوق 0.80 مؤشرًا قويًا على موثوقية عالية/ ومعامل الارتباط النصفي (0.821) يعكس العلاقة بين الجزأين (الفردي والزوجي). هذه القيمة المرتفعة تؤكد وجود اتساق كبير بين استجابات المشاركين على الفقرات الفردية والزوجية.

كما أن معامل الارتباط المصحح (0.902) تم استخدام معادلة سبيرمان–براون لتصحيح معامل الارتباط النصفي لأن التجزئة تقلل من عدد الفقرات وتؤثر على دقة القياس، والقيمة (0.902) تدل على أن المقياس سيكون أكثر دقة وثباتًا إذا تم استخدامه كاملاً، ومعامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية (0.900) يبين أن الأداة تملك مستوى مرتفع جدًا من الثبات الكلي مما يعزز مصداقية النتائج المستخلصة من هذه الاستبانة.

وبالإضافة إلى معامل الصدق (0.915) والذي تم استخراجه باستخدام الجذر التربيعي لمعامل الثبات ($\sqrt{0.900} \approx 0.949$)، مما يشير إلى أن المقياس لا يتميز فقط بالثبات بل أيضًا يقيس ما صُمم لقياسه بدقة وصدق.

تكشف نتائج اختبار التجزئة النصفية عن جودة عالية في أداة البحث حيث تُظهر الاستبانة مستويات عالية من الثبات والصدق سواء على مستوى الفقرات الفردية أو الزوجية، وبهذا فإن الأداة المعتمدة في الدراسة تعتبر موثوقة ويمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات واستخلاص الاستنتاجات مما يعزز من القوة العلمية للدراسة ويدعم نتائجها ومخرجاتها.

المطلب الثاني: عرض نتائج البيانات الشخصية للعينة الدراسة

من أجل تحديد عينة الدراسة قمنا بتمثيل بيانات الجزء الأول الخاص بالبيانات الشخصية التي وصفت الخصائص الخاصة بمجتمع الدراسة.

أ- **الجنس :**

الجدول رقم 2-8: يبين توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسب المئوية%
ذكر	14	46.7%
أنثى	16	53.3%
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات **SPSS**25.0

القراءة الإحصائية : تشير البيانات إلى أن 53.3% من أفراد العينة من الإناث، مقابل 46.7% من الذكور، أي أن الفارق بين الجنسين يبلغ 6.6% لصالح الإناث.

الشكل رقم 02: التمثيل البياني لعدد أفراد العينة حسب الجنس.

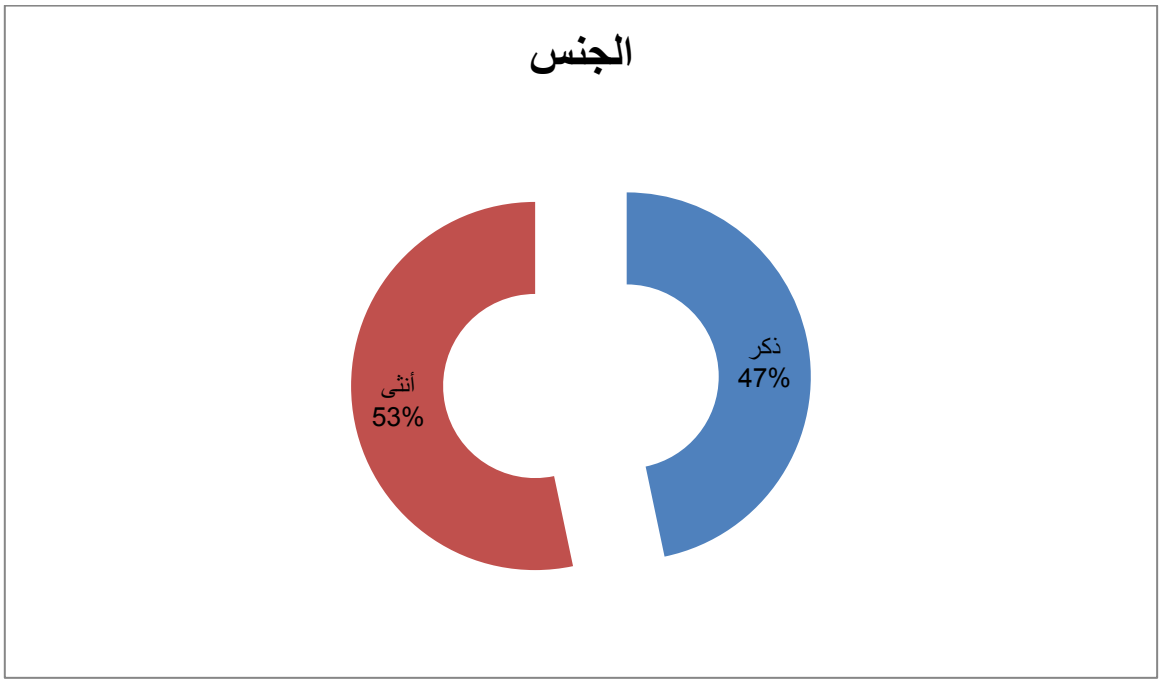

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **Excel**

التحليل: يعكس هذا التوزيع تمثيلاً متوازنًا نسبيًا بين الجنسين وهو ما يعزز موضوعية الدراسة خصوصًا إذا كان لمتغير الجنس تأثير محتمل على النتائج كالعوامل النفسية أو التنظيمية أو الوظيفية، كما أن غلبة نسبة الإناث وإن كانت طفيفة قد تشير إلى ديناميكية مشاركة المرأة في بيئة العمل موضوع الدراسة وهو ما قد يرتبط بسياسات التوظيف أو طبيعة الهيكل الإداري المعتمد في المؤسسة الضمان الاجتماعي.

بـ/ السن:

الجدول رقم (2-9) : يبين توزيع العينة حسب السن

المستوى المعيشي	التكـــــرارات	النسب المئوية%
من 20 إلى 25 سنة	3	10.0%

من 26 إلى 30 سنة	0	0.0%
من 31 إلى 35 سنة	2	6.7%
من 36 إلى 40 سنة	6	20.0%
أكثر من 40 سنة	19	63.3%
المجمـــــــــــوع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات **SPSS**25.0

القراءة الإحصائية : تُظهر البيانات أن غالبية المبحوثين (63.3%) يزيد عمرهم عن 40 سنة، يليهم من هم بين 36 و40 سنة بنسبة 20%، فيما لم تُسجَّل أي مشاركة للفئة من 26 إلى 30 سنة، واقتصرت الفئة من 20 إلى 25 سنة على 10%، ومن 31 إلى 35 سنة على 6.7%.

الشكل رقم (03):التمثيل البياني للتوزيع العينة حسب السن

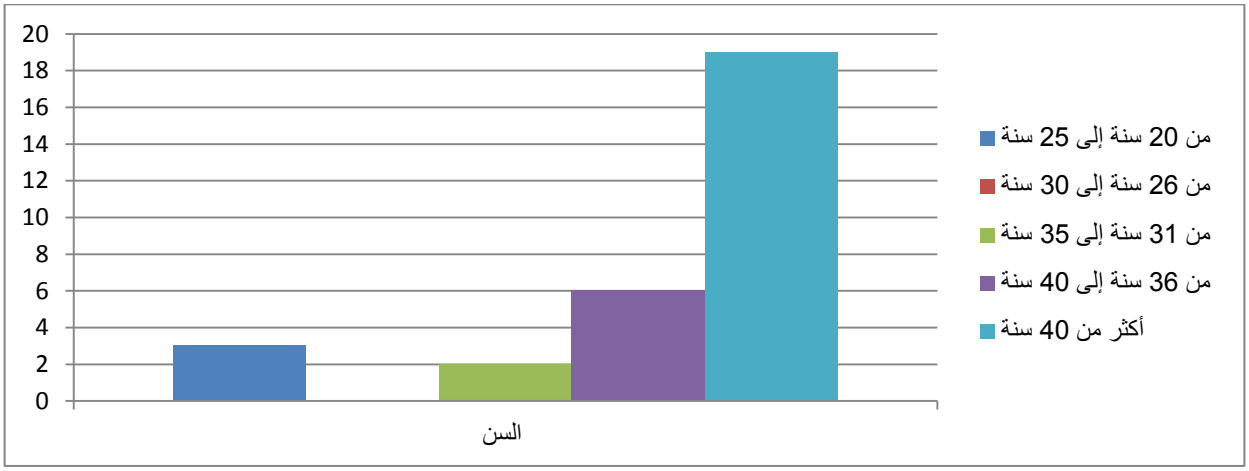

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **Excel**

التحليل: يوضح هذا التوزيع أن الشريحة الغالبة في العينة تنتمي إلى فئات عمرية متقدمة مما يعكس طابعًا مهنيًا ناضجًا ومتمرسًا لدى المبحوثين، إن وجود 83.3% من المشاركين ضمن الفئتين العمريتين (أكثر من 40 سنة و36–40 سنة) يعزز مصداقية الآراء المقدّمة لارتباطها بخبرة طويلة وتجارب مهنية معمقة، كما أن غياب تمثيل الفئة الشابة (26–30 سنة) قد يكشف عن نقص في تجديد الكوادر أو عن

ضعف اهتمام هذه الفئة بالانخراط في موضوع الدراسة ما قد يؤثر على السياسات المستقبلية لتوظيف الكفاءات.

جـ- الوظيفة:

الجدول رقم (2-10) : يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى	التكرار	النسبة المئوية%
إطار إداري	10	33.3%
رئيس مصلحة	10	33.3%
تقني	8	26.7%
مراقب مالي	2	6.7%
المجمـــــــوع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات **SPSS**25.0

القراءة الإحصائية :

القراءة الإحصائية: يبين الجدول رقم (10) المتعلق بالوظيفة للأفراد العينة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء، أين نجد مساواة في نسبتا الإطارات الإدارية ورؤساء المصالح بـ33.3% لكل منهما، بينما مثل التقنيون 26.7%، في حين شكّل المراقبون الماليون 6.7% فقط من إجمالي العينة.

الشكل رقم (04) : يبين التمثيل البياني للمؤهل العلمي للعينة

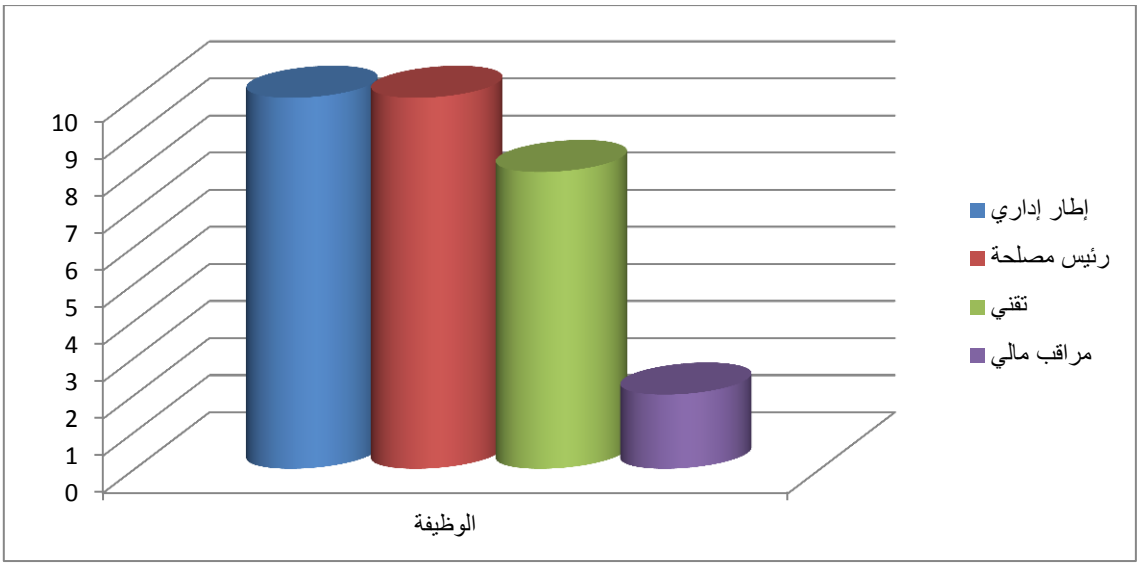

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **Excel**

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن هذا التوزيع يعكس سيطرة واضحة للفئات ذات المهام الإشرافية والإدارية وهو ما يتماشى مع طبيعة الدراسة التي تتناول الجوانب التسييرية و التنظيمية داخل الصندوق الوطني بالأغواط إن وجود 66.6% من أفراد العينة في مناصب إشرافية (إطار إداري + رئيس مصلحة) يمنح الدراسة منظورًا قياديًا وإداريًا بالغ الأهمية، فيما يشير تمثيل التقنيين إلى وجود قاعدة تنفيذية تساهم في الممارسة اليومية، أما تدني تمثيل المراقبين الماليين فقد يعكس هامشية دور الرقابة الداخلية في الهيكل التنظيمي أو محدودية عدد هذه المناصب.

د/ المؤهل العلمي:

الجدول رقم (2-11): يبين توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المهنة	التكـــــرارات	النسب المئوية%
ليسانس	23	76.7%
ماستر	4	13.3%
دكتوراه / دراسات عليا	3	10.0%

المجمـــــــــــوع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS25.0

القراءة الإحصائية : يوضح الجدول رقم (11) إلى أن النسبة الأكبر من العينة تحمل شهادة الليسانس (76.7%)، يليهم حاملو شهادة الماستر بـ13.3%، بينما لم تتجاوز نسبة الحاصلين على شهادات عليا (دكتوراه) 10.%

الشكل رقم (05):التمثيل البياني للمؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

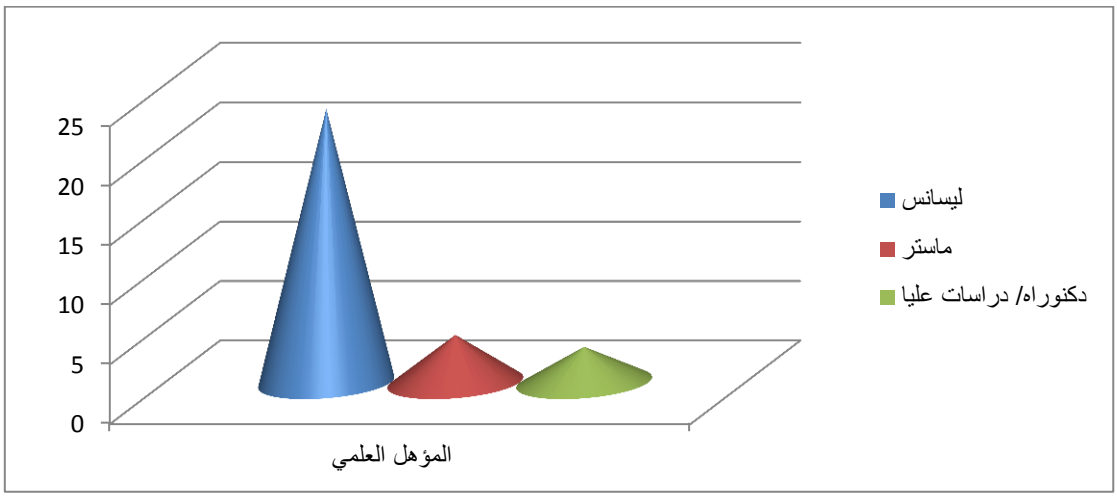

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **Excel**

التحليل: تعكس هذه النتائج طغيان المستوى الأكاديمي المتوسط على تركيبة العينة وهو ما يتوافق غالبًا مع متطلبات سوق العمل في المؤسسات العمومية الجزائرية التي تعتمد على خريجي الجامعات بدرجة أولى، وتعد نسبة 23.3% من حملة الماستر والدكتوراه مؤشرًا إيجابيًا على وجود فئة نخبوية قد تضيف عمقًا نظريًا وتحليليًا إلى محتوى الدراسة خصوصًا إذا ارتبطت موضوعاتها بالجوانب الاستراتيجية أو التطويرية

هـ/ الخبرة المهنية :

الجدول رقم (2-12) : يبين توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

الجنس	التكرارات	النسب المئوية%

من سنة إلى 5 سنوات	3	10.0%
من 5 إلى 10 سنوات	1	3.3%
من 10 إلى 15 سنة	7	23.3%
أكثر من 15 سنة	19	63.3%
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات **SPSS**25.0

القراءة الإحصائية : يتمتع 63.3% من العينة بخبرة مهنية تتجاوز 15 سنة، و23.3% لديهم خبرة تتراوح بين 10 و15 سنة، بينما لا تتجاوز نسبة ذوي الخبرة الأقل من 10 سنوات 13.3**%**.

الشكل رقم 06: يمثل عدد أفراد العينة حسب الخبرة المهنية لديهم

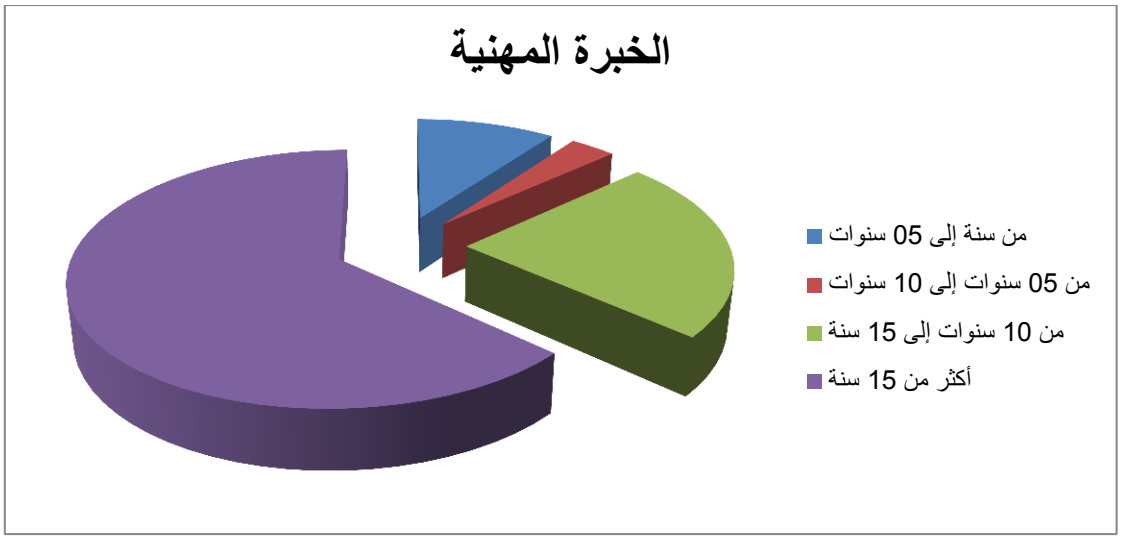

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج **Excel**

التحليل: يوضح هذا التوزيع أن العينة تضم نخبة من الموظفين ذوي الخبرة العالية وهو ما يعزز مصداقية البيانات المستقاة من الدراسة نظرًا لتراكم المعارف والتجارب المهنية لديهم، كما أن ندرة المبحوثين ذوي الخبرة المحدودة قد تُفسَّر إما بسياسة انتقائية في التوظيف بالمؤسسة أو بانخفاض معدلات التوظيف الجديدة، ما قد يشكل تحديًا مؤسسيًا في تجديد الكفاءات وضمان الاستمرارية.

المطلب الثالث: اتجاه عبارات الاستبيان

الجدول رقم (2-13): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم الوضع المالي الحالي للصندوق

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء
Q1	**4.17**	**0.68**	**موافق**
Q2	**3.97**	**1.00**	**موافق**
Q3	**4.00**	**0.95**	**موافق**
Q4	**3.63**	**1.24**	**موافق**
Q5	**3.70**	**0.84**	**موافق**
Q6	**3.33**	**0.98**	**محايد**
Q7	**3.57**	**0.98**	**موافق**
متوسط إجمالي اتجاه القيم	**3.77**	**0.295**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات **SPSS**25.0

القراءة الإحصائية: يوضح جدول رقم 13 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المرتبطة بتقييم الوضع المالي الحالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بولاية الأغواط، حيث بلغ المتوسط العام 3.77 بانحراف معياري قدره 0.295، وهو ما يدل على أن الاتجاه العام للعينة يميل إلى درجة "موافق."

وقد حققت عبارة "أعتقد أن الوضع المالي مستقر "أعلى متوسط حسابي بلغ 4.17 أي بدرجة "موافق"، وبنسبة موافقة كلية (موافق + موافق بشدة) تقدر بـ80%. بينما جاءت العبارة "يواجه الصندوق تحديات مالية حقيقية "بأدنى متوسط 3.33 أي بدرجة "محايد" مما يشير إلى تردد أو عدم وضوح في إدراك بعض الأفراد لحجم هذه التحديات.

أما العبارات المرتبطة بعوامل التأثير الخارجية كالتضخم والبطالة أو المتعلقة بسوء الإدارة وشفافية عرض البيانات فقد جاءت كلها ضمن حدود درجة "موافق "مع نسب تباين بسيطة، وهو ما يعكس نوعًا من الوعي لدى المستجوبين بطبيعة الإشكالات البنيوية والتنظيمية والاقتصادية التي تحيط بالصندوق.

تشير هذه النتائج في مجملها إلى أن المستجوبين يدركون أن للصندوق وضعًا ماليًا غير مستقر نسبيًا خاصة في ظل تأثير العوامل الاقتصادية وتراجع المساهمات إلا أنهم لا يرونه في حالة حرجة للغاية بل في وضع يستوجب المعالجة والإصلاح لا سيما فيما يتعلق بالشفافية والتكاليف الإدارية.

الجدول رقم (2-14): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحلول المقترحة لتحقيق التوازن المالي

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحـــــــراف المعياري	اتجاه الآراء
Q8	**4.10**	**0.98**	**موافق**
Q9	**4.37**	**0.75**	**موافق بشدة**
Q10	**4.67**	**0.54**	**موافق بشدة**
Q11	**3.73**	**0.93**	**موافق**
Q12	**3.53**	**0.67**	**موافق**
Q13	**3.30**	**0.82**	**محايد**

Q14	3.07	0.93	محايد
متوسط إجمالي اتجاه القيم	3.82	0.566	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات **SPSS**25.0

القراءة الإحصائية: يبين الجدول رقم (14) تقييم آراء المستجوبين حول الحلول المقترحة لتحقيق التوازن المالي حيث بلغ المتوسط العام 3.82 بانحراف معياري قدره 0.566، وهو ما يعكس توجهاً عاماً نحو درجة "موافق" مما يشير إلى قبول نسبي من طرف العينة المدروسة بجملة من المقترحات المطروحة.

وقد جاءت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي في العبارة "مكافحة التهرب من دفع الاشتراكات ستؤثر إيجابًا على الوضع المالي" بـ4.67 (موافق بشدة) مع نسبة موافقة كلية بلغت 96.7%، وهو ما يدل على إجماع شبه تام حول هذه المقاربة كأحد الحلول الفعالة لمعالجة العجز، تلتها عبارة "تحسين آليات التحصيل" بمتوسط 4.37 (موافق بشدة) ما يعكس إدراكاً كبيراً لأهمية النجاعة الإدارية.

في المقابل حصلت عبارة "أقبل بخفض مؤقت لبعض المنافع..." على أدنى متوسط حسابي (3.07) ما يعكس تحفظًا واضحًا من قبل المستجوبين تجاه المقترحات التي تمس مباشرة حقوق المستفيدين، كما أن عبارة "الصندوق يستثمر موارده بالشكل الأمثل" جاءت في حدود الحياد (3.30) وهو ما يبرز نوعاً من التردد أو غياب الثقة في كفاءة التسيير المالي الحالي.

تشير هذه النتائج إلى أن المبحوثين يفضلون التركيز على الحلول الهيكلية والتنظيمية (كالتحصيل والمراقبة) بدلاً من التضحية بالمنافع أو اعتماد تقشف مالي على حساب المستفيدين.

الجدول رقم (2-15): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لرضا المستفيدين ومستقبل الصندوق

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء

Q15	**3.50**	**1.02**	**موافق**
Q16	**3.43**	**0.92**	**موافق**
Q17	**2.90**	**1.01**	**محايد**
Q18	**3.97**	**0.66**	**موافق**
Q19	**3.90**	**0.94**	**موافق**
Q20	**3.43**	**0.88**	**موافق**
Q21	**3.63**	**1.05**	**موافق**
متوسط إجمالي اتجاه القيم	**3.54**	**0.371**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات **SPSS**25.0

القراءة الإحصائية: يوضح الجدول رقم (15) تقييم آراء المستفيدين حول مستوى رضاهم عن خدمات الصندوق ومستقبله حيث بلغ المتوسط العام 3.54 بانحراف معياري 0.371 وهو ما يعكس اتجاهًا عامًا نحو درجة "موافق."

وقد سجلت العبارة "يجب إدخال تحسينات لتشجيع دفع الاشتراكات" أعلى متوسط بلغ 3.97 بنسبة موافقة كلية 83.4%، مما يعكس إدراكاً بأن تطوير الخدمات يمثل حافزاً أساسياً لرفع نسبة الالتزام بالمساهمة، كما جاءت عبارات "الثقة في الإدارة" و"كفاءة التسيير" و"الاستجابة للشكاوى" كلها ضمن درجة "موافق" ما يدل على رضا معتدل ولكنه قابل للتعزيز.

في المقابل جاءت العبارة "أرى أن مستقبل الصندوق مقلق" بمتوسط 2.90 أي "محايد" ما يعكس تذبذباً في الثقة تجاه استمرارية الصندوق على المدى الطويل وقد يشير إلى وجود قلق فعلي حول الوضع المالي والإداري، تعكس هذه النتائج حاجة ملحة لتحسين الاتصال والتواصل مع المستفيدين وتعزيز الثقة بالهيكل الإداري إلى جانب تحسين الأداء الخدمي بهدف ضمان استمرارية الصندوق وتعزيز رضى الفئات المستفيدة.

ثالثا: الاتجاه العام لعبارات للفقرة المفتوحة

بالنسبة للفقرة الأخير التي وضعنها كشكل اختياري للإجابة تلقينا **03** إجابات فقط من أصل 30 استبانة موزعة وهو ما يعكس ضعفًا نسبيًا في التفاعل مع هذه الصيغة النوعية للأسئلة رغم أهميتها في الكشف عن تصورات المشاركين الحرة.

وقد تمحورت مجمل الإجابات المقدّمة حول السبل العملية لتعزيز التوازن المالي وتحسين أداء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الأجراء، ويمكن عرضها كما يلي:

جدول رقم (2-16) : إجابات المبحوثين حول الفقرة المفتوحة

الرقم	الإجابة
01	• ضبط الاشتراكات مع تحسين التنوع في ادارة الموارد • محاولة تحسين قنوات الاتصال في مختلف الشركاء
02	• رفع نسب الاشتراكات تدريجيا • تحصيل الديون القديمة و مكافحة التهرب من سدادها
03	• فتح مناصب عمل جديدة للشباب البطالة في جميع المؤسسات • الحد من السن القانوني للتقاعد بعد استوفاء 32 سنة عمل

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على استمارة الاستبيان

التعليق:

رغم أن عدد الإجابات المسجلة في الفقرة المفتوحة لم يتجاوز ثلاث مساهمات فقط من أصل 30 استبيانًا فإنها تقدم مؤشرات هامة يمكن البناء عليها لفهم بعض التوجهات الإصلاحية التي يراها المعنيون ضرورية لتحقيق التوازن المالي وتحسين أداء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الأجراء، وتعكس هذه المساهمات وإن كانت محدودة عدديًا وعيًا نوعيًا بجملة من الإشكالات الهيكلية التي يعاني منها الصندوق كما تقدم مقترحات متنوعة يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الإداري ، البعد المالي، والبعد الاجتماعي الاقتصادي.

ففيما يخص البعد الإداري أو التنظيمي يقترح أحد المشاركين ضرورة "ضبط الاشتراكات مع تحسين التنوع في إدارة الموارد" وهو ما يشير إلى وجود خلل محتمل في الآليات المعتمدة حاليًا في

تحصيل الاشتراكات وإدارة الموارد المالية، كما يسلط الضوء على أهمية تحسين قنوات الاتصال بين الصندوق ومختلف الشركاء ما يعكس إدراكًا لأهمية الشفافية والتنسيق في بلوغ الأهداف المالية، هذا الطرح ينسجم مع ما تنص عليه مبادئ الحوكمة الرشيدة ويبرز حاجة الصندوق إلى اعتماد مقاربة تشاركية في إدارته لعلاقاته مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

أما في الشق المالي فقد ركز أحد المشاركين على أهمية "رفع نسب الاشتراكات تدريجيًا" مع التشديد على ضرورة "تحصيل الديون القديمة ومكافحة التهرب من سدادها"، وهذا المقترح يعكس إدراكًا بأن الاختلالات المالية للصندوق لا تعود فقط إلى ضعف المداخيل بل أيضًا إلى عجز في التحصيل وعدم التزام بعض الفئات المعنية بدفع الاشتراكات ما يتطلب تطوير آليات المراقبة وتفعيل التدابير القانونية لردع التهرب وتحصيل الديون المتراكمة وهي مشكلة تؤثر بشكل مباشر على استدامة التمويل.

أما البعد الثالث وهو الاجتماعي الاقتصادي فقد تمثل في مقترحين لافتين تضمّنا "فتح مناصب عمل جديدة للشباب البطال" و"الحد من السن القانوني للتقاعد بعد استيفاء 32 سنة عمل"، تعكس هذه الآراء وعيًا بالعلاقة المباشرة بين سوق العمل وتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي إذ أن توسيع قاعدة المشتركين من خلال خلق مناصب جديدة من شأنه دعم مداخيل الصندوق في حين قد يشير المقترح المتعلق بسن التقاعد إلى رغبة في تخفيف الأعباء المالية على المدى الطويل ورغم أن هذا الأخير قد يثير نقاشًا حول مدى توافقه مع مبدأ العدالة الاجتماعية إلا أنه يبقى تعبيرًا عن الحاجة لإعادة النظر في بعض الأحكام القانونية المرتبطة بالتقاعد وتمويل الصندوق.

بناءً على ما سبق نستخلص أن المشاركين الثلاثة قدموا مقترحات عملية تتنوع من حيث طبيعتها وتكمل بعضها البعض مما يمنحها قوة تحليلية رغم قلة عددها، كما تُظهر هذه الإجابات تفكيرًا استراتيجيًا يربط بين الجوانب الإدارية والمالية والتشريعية وهو ما يشكل أرضية أولية يمكن اعتمادها في اقتراح توصيات عملية قابلة للتنفيذ على مستوى السياسات العامة، غير أن ضعف عدد المشاركين في هذه الفقرة قد يكون مؤشراً على عدم الاهتمام الكافي من طرف بعض أفراد العينة أو غموض الصيغة ما يستدعي في دراسات لاحقة إعادة النظر في طريقة طرح الفقرة المفتوحة أو توسيع مجال التفاعل من خلال مقابلات نوعية تكميلية.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الفرضيات

المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى

وتنص على ما يلي:

التوازن المالي لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي الجزائري صعب المنال ومرتبط أساسا بحجم الاقتطاعات من المؤمنين.

جدول رقم (2-17) : يوضح نتائج الفرضية الأولى

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل برسون	مستوى الدلالة
حجم الاقتطاعات	3.84	0.922	0.887	0.05
التوازن المالي	3.42	0.981		0.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات **SPSS**25.0

المعامل الذي تم حسابه هو معامل الارتباط (معامل بيرسون) الذي يقيس العلاقة الإحصائية بين متغيرات الفرضية، وقيمة معامل بيرسون تتراوح بين -1 و+1، حيث:

- +1 تعني علاقة إيجابية قوية.
- 0 تعني عدم وجود علاقة إحصائية: لا يوجد تأثير إحصائي ملحوظ
- -1 تعني علاقة سلبية قوية.

في حالتنا معامل بيرسون قدر بـ 0.887 وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباطية قوية وموجبة بين حجم الاقتطاعات والتوازن المالي حيث يشير هذا الرقم إلى أن ارتفاع حجم الاقتطاعات يساهم بشكل

واضح في تحقيق التوازن المالي بنسبة ارتباط تصل إلى 88.7%، كما أن مستوى الدلالة 0.05 يدل على معنوية العلاقة، وبالتالي نقول إن الفرضية الأولى مقبولة إحصائيًا.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية

تعتمد مؤسسة الضمان الاجتماعي على أكثر من مصدر في تمويل احتياجاتها.

الجدول رقم (2-18) : يوضح نتائج الفرضية الثانية

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل برسون	مستوى الدلالة
تنوع مصادر التمويل	3.65	0.891	0.764	0.05
التوازن المالي	3.42	0.981		0.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات **SPSS**25.0

يتبين من خلال الجدول وجود علاقة ارتباطية موجبة متوسطة القوة بين تنوع مصادر التمويل والتوازن المالي، حيث بلغ معامل الارتباط 0.764 مما يدل على أن تنوع مصادر التمويل يسهم في استقرار التوازن المالي ونظرًا لأن مستوى الدلالة 0.05، فإن العلاقة إحصائيًا معتبرة وتدعم صحة الفرضية.

المطلب الثالث: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة

يكون للإعفاءات الناجمة عن التأخير تأثير جيد على التوازن المالي لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء بوكالة الاغواط.

الجدول رقم (2-19) : يوضح نتائج الفرضية الثالثة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل برسون	مستوى الدلالة

الإعفاءات المالية	3.23	1.023	0.628	0.05
التوازن المالي	3.42	0.981		0.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات **SPSS**25.0

تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية متوسطة بين الإعفاءات المالية والتوازن المالي، بمعامل بيرسون بلغ 0.628، مما يدل على أن الإعفاءات المرتبطة بالتأخير تسهم نسبيًا في تحسين الوضع المالي، من خلال تحفيز المسجلين على تسوية أوضاعهم. ومع دلالة إحصائية مقبولة (0.05)، فإن الفرضية الثالثة تُقبل.

المطلب الرابع: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة

تعرف منظومة الضمان الاجتماعية في الجزائر اختلال في توازنه المالي.

الجدول رقم (2-20) : يوضح نتائج الفرضية الرابعة

المتغيرات	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**معامل برسون**	**مستوى الدلالة**
الإدراك بوجود اختلال في التوازن	4.01	0.781	0.711	0.05
التوازن المالي	3.42	0.981		0.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات **SPSS**25.0

نلاحظ من الجدول أن معظم الأفراد المستجوبين يرون أن هناك اختلالًا حقيقيًا في توازن منظومة الضمان الاجتماعي حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.01 وهو مرتفع، كما أن العلاقة الارتباطية بين الإدراك بهذا الاختلال والتوازن المالي كانت قوية نسبيًا (0.711) بدلالة معنوية مما يعني قبول هذه الفرضية أيضًا.

الاستنتاج العام

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعكس واقعًا معقدًا يطبع الوضع المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الأجراء بوكالة الأغواط في ظل تداخل عوامل تنظيمية واقتصادية وتشريعية تؤثر بشكل مباشر في أداء الصندوق وقدرته على ضمان الاستمرارية والتوازن المالي على المدى القصير والمتوسط.

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة من عينة الدراسة تبين أن هناك تفاوتًا واضحًا في مدى الالتزام بدفع الاشتراكات من قبل المنتسبين وهو ما يشكل أحد الأسباب الأساسية للاختلال المالي خاصة في ظل استمرار ظاهرة التهرب من الاشتراك أو التصريح غير الدقيق بالدخل الحقيقي من قبل بعض الفئات.

كما أظهرت النتائج وجود نقص في تنويع مصادر التمويل حيث لا يزال الصندوق يعتمد بشكل شبه كلي على اشتراكات المنتسبين دون تفعيل آليات استثمارية بديلة أو الشراكة مع القطاعين العام والخاص لدعم مداخيله، وقد بيّنت الدراسة كذلك أن نظام التحصيل يعاني من بيروقراطية ونقص في الفعالية مما يؤدي إلى تراكم الديون وصعوبة استرجاعها.

وعلى المستوى التنظيمي اتضح أن آليات الرقابة والمتابعة ضعيفة كما أن هناك نقصًا في التنسيق بين الصندوق والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، ما يزيد من حدة العجز المالي ويفقد المنظومة التشاركية فعاليتها أما في ما يخص الجانب التشريعي فقد أبانت الدراسة عن الحاجة إلى إعادة النظر في بعض النصوص القانونية المنظمة للعلاقات بين الصندوق والمؤمنين اجتماعيًا سواء من حيث تحديد نسب الاشتراكات أو آليات الإعفاء والمتابعة القانونية.

من ناحية أخرى أظهرت إجابات الفقرة المفتوحة وعيًا متناميًا لدى بعض المبحوثين بضرورة تحسين آليات التقييم المالي والإداري وتطوير الأداء المهني وضمان العدالة في المعاملة والشفافية في التسيير، كما أبدى البعض استعدادًا للانخراط في مسار الإصلاح بشرط توفر شروط الشفافية والنزاهة.

فخلصت الدراسة إلى أن تحقيق التوازن المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء **(CNAS)** لا يتوقف فقط على المعطيات المحاسبية والمالية، وإنما يتأثر بشكل مباشر بمجموعة

من العوامل الهيكلية والتنظيمية والتشريعية بالإضافة إلى ممارسات الحوكمة والتسيير الداخلي، كما بيّنت النتائج أن اختلال التوازن المالي في الوكالة المحلية بالأغواط يرتبط جزئيًا بعدم كفاءة بعض أساليب التحصيل والتهرب من الاشتراكات وتراكم الديون غير المستوفاة فضلًا عن غياب آليات تقييم ومراقبة فعّالة للأداء المالي.

وعليه فإن مستقبل الصندوق مرهون بتبني سياسات مالية واستباقية متوازنة قادرة على التكيّف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق التوازن بين موارد الصندوق والالتزامات المنوطة به ويضمن استمرارية الخدمة الاجتماعية التي يقدمها لفئة العمال الأجراء.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل البيانات الميدانية المتحصّل عليها من عينة الدراسة والمتمثلة في موظفي وإطارات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء بوكالة الأغواط تبيّن أن هناك جملة من الإشكاليات التي تؤثر بشكل مباشر على التوازن المالي للصندوق، فقد أظهرت نتائج الاستبيانات وجود تباين في آراء المبحوثين حول فعالية آليات التمويل الحالية ودرجة الالتزام بتسديد الاشتراكات ومدى نجاعة إجراءات التحصيل والمتابعة الإدارية.

كما كشف التحليل الإحصائي عن ضعف في تنويع مصادر التمويل ووجود صعوبات في استرجاع الديون المتراكمة إلى جانب تحديات تتعلق بالتهرب من الاشتراك وعدم كفاية التشريعات الحالية لمجابهة هذه الظواهر، وقد أكدت نتائج الدراسة أن الموظفين على دراية بالاختلالات المالية ويقترحون حلولًا عملية من بينها تحسين أساليب التحصيل وتوسيع قاعدة المنخرطين وفرض رقابة صارمة على الامتثال لقوانين الضمان الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك أظهرت مخرجات فقرات الاستبيان وعيًا كبيرًا من طرف المبحوثين بأهمية إصلاح المنظومة المالية والإدارية للصندوق، وعليه فإن الفصل التطبيقي أبرز واقعًا ماليًا يحتاج إلى مراجعة شاملة تستند إلى مقاربة علمية وإدارية تشاركية من أجل ضمان استدامة الموارد وتحقيق التوازن المالي المطلوب.

بعد دراسة موضوع "تحقيق التوازن المالي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء **(CNAS)** بالأغواط"، وبهدف تحليل واقع التوازن المالي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء **(CNAS)** على مستوى وكالة الأغواط، والوقوف على التحديات والإكراهات التي تواجه المؤسسة في سبيل تحقيق استدامة مالية قادرة على ضمان استمرارية أداء مهامها الاجتماعية والاقتصادية.

أظهرت المعطيات النظرية والميدانية أن الصندوق رغم طبيعته كمؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي، يواجه عدة اختلالات مالية ناجمة عن تزايد أعباء النفقات مقارنة بوتيرة نمو الإيرادات، ومن أبرز الأسباب التي تم رصدها ضعف التغطية الاجتماعية لفئات واسعة من العمال والتهرب من دفع الاشتراكات وتراكم الديون غير المستخلصة إضافة إلى بعض أوجه القصور في تسيير الموارد البشرية والمادية وغياب التنسيق المحكم مع الأطراف الفاعلة في منظومة الضمان الاجتماعي.

كما بيّنت نتائج الدراسة الميدانية وجود وعي لدى موظفي الصندوق بخصوص هذه التحديات وقدموا من خلال آرائهم مجموعة من الحلول والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تحقيق التوازن المالي من قبيل تحسين آليات التحصيل ومحاربة التهرب وتنويع مصادر التمويل وترشيد النفقات بالإضافة إلى تطوير الكفاءات البشرية وتحديث أنظمة العمل والرقابة.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة يمكن القول إن تحقيق التوازن المالي للصندوق لا يعد مسألة تقنية فقط بل يتطلب إرادة سياسية وإدارية وإصلاحًا عميقًا على مستوى التشريعات والممارسات الإدارية والمالية بما يعزز فعالية الأداء ويضمن عدالة واستمرارية النظام الوطني.

أولا: نتائج الدراسة

- يعاني الصندوق من ضعف في تحصيل الاشتراكات بشكل منتظم.
- هناك تزايد مستمر في حجم النفقات الاجتماعية دون مقابل موازٍ في الإيرادات.
- الصندوق يعتمد بشكل كبير على الاشتراكات كمصدر تمويل رئيسي دون تنويع كافٍ.
- هناك تهرب معتبر من دفع الاشتراكات خاصة من قبل بعض المؤسسات الخاصة.

- تفتقر عملية التقييم المالي الداخلي إلى النجاعة والدقة المطلوبة.
- ضعف التنسيق بين الصندوق والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين يؤثر على كفاءة الأداء.
- غياب التحفيز الوظيفي داخل الصندوق يؤثر سلبًا على مردودية الموظفين.
- هناك تأخر في تحصيل الديون القديمة المتراكمة على بعض أرباب العمل.
- النظام المعلوماتي المستعمل لا يغطي بفعالية كافة المعاملات المالية والإدارية.
- يلاحظ وجود تضخم في أعباء التقاعد والتأمينات الصحية مقارنة بالموارد المتاحة.
- ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى بعض الفاعلين الاقتصاديين.
- عدم استغلال آليات الرقابة والتدقيق المالي بشكل منتظم.
- عدم كفاية التكوين المستمر للموظفين في مجالات التحصيل والتحليل المالي.
- غياب رؤية استشرافية واضحة لتطوير أداء الصندوق على المدى الطويل.
- غياب برامج تعاون وشراكة حقيقية بين الصندوق والمؤسسات ذات العلاقة.
- النفقات الإدارية واللوجستية تمثل عبئًا إضافيًا على الميزانية.
- عدم توظيف أدوات الحوكمة الحديثة في التسيير المالي والإداري.
- يعاني الصندوق من محدودية الموارد البشرية المختصة في الجباية والمراقبة.
- هناك حاجة إلى تعديل بعض النصوص القانونية المتعلقة بآليات الاشتراك والتحصيل.
- التوازن المالي في وضع هش يتطلب تدخلًا استراتيجيا وإصلاحات متعددة المستويات.

ثانيا: توصيات واقتراحات الدراسة

- تعزيز آليات التحصيل عبر رقمنة عمليات الدفع والتتبع وتفعيل نظام الإنذار المبكر للمؤسسات المتأخرة.

- رفع نسبة الاشتراكات تدريجيًا بطريقة مدروسة تضمن استمرارية التمويل دون إثقال كاهل أرباب العمل.
- توسيع مصادر التمويل بتنويع الاستثمارات الخاصة بالصندوق في قطاعات مدروسة ذات مردودية مضمونة.
- تحسين الحوكمة الداخلية باعتماد نظام رقابة وتقييم دوري شفاف يحد من الهدر والتسيب المالي.
- مكافحة التهرب من الاشتراك بتكثيف حملات المراقبة والردع وتفعيل العقوبات القانونية.
- تحصيل الديون القديمة عبر لجنة خاصة بالتسوية مع آليات قانونية مرنة لتحفيز الدفع التدريجي.
- ترشيد النفقات العامة وتقليص المصاريف الإدارية غير الضرورية.
- تحفيز الموظفين من خلال برامج التكوين المستمر والمكافآت على الأداء.
- مراجعة سن التقاعد بما يتماشى مع متوسط أمد الحياة والمردودية المهنية الفعلية.
- تشجيع الاشتراك الطوعي للفئات غير المنخرطة عبر حملات تحسيسية وتسهيلات قانونية.
- تفعيل دور الشركاء الاجتماعيين في الرقابة والاقتراح والمساهمة في صياغة الحلول.
- إجراء دراسة معمقة حول أسباب تهرب أرباب العمل من تسديد الاشتراكات وتقديم حلول واقعية.
- تطوير منصة إلكترونية وطنية موحدة لتسيير ملفات الضمان الاجتماعي والتواصل مع المنتسبين.
- فتح مناصب شغل خاصة بالمراقبة المالية الميدانية في الصندوق.
- إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة تسيير الصناديق الاجتماعية وتقويم أدائها دوريًا.
- وضع اتفاقيات شراكة مع الجامعات ومراكز البحث لتطوير حلول تمويل مبتكرة.
- إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل معطيات التوازن المالي.
- تصميم برنامج تكويني خاص لمسيري الصندوق في مجالات الاستثمار والاستشراف.

آفاق الدراسة

1-تحليل أثر التحول الرقمي على فعالية التحصيل المالي داخلCNAS

2-قياس العلاقة بين جودة الخدمات المقدمة والتحصيل المالي للصندوق

3-اقتراح نموذج اقتصادي لإدارة المخاطر المالية المستقبلية لصندوق الضمان الاجتماعي

قائمة المراجع

اولا: باللغة العربية.

I.الكتب :

1- عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

2- دريد كامل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.

3- سليمان بن ابراهيم بن ثنيان، التامين واحكامه، دار العواصم المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، 1994.

4- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.

5- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009 .

6-محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.

7- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبع الثانية، عمان، الأردن، 2006.

8- مؤيد راضي خنفر ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2011.

9-منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.

10- منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. دار وائل للنشر، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن، 2005.

11- نعمة عباس الخفاجي، الإدارة الاستراتيجية المداخل والمفاهيم والعمليات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

12- ناصر دادي عدون و نواصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991.

13- حسين سمير عشيش، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010 .

II. البحوث الجامعية :

14- بن كحلة نور الهدى، تقييم و قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية EPM -دراسة حالة- ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر ،التخصص: مالية مؤسسة ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ،2021 .

15- بن كران نذير، ميلودي صهيب، مصادر تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وقدرته على تحقيق التوازن المالي -دراسة حالة -، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني ، تخصص مالية وبنوك جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2022.

16- بن سعدة كريمة تسيير صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير قسم ادارة اعمال جامعة تلمسان الجزائر 2010-2011 .

17- جدي الوردي، النظام القانوني للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للأجراء في الجزائر، مذّكرة ماستر، تخصص قانون إداري، 2016/2015.

18- درار عياش، أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء CASNOS شركة بومرداس، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005.

19- فاطمة الزهراء بوالشاكرين، فاتن بو نايرة، اشكالية التوازن المالي و المردودية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة- ، مذكرة ماستر، تخصص : ادارة مالية، جامعة جيجل، 2021.

20- عافر بدر الدين، دور المراجعة في تحقيق التوازن المالي دراسة حالة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016.

21- كشيدة باديس، المخاطر المضمونة وآليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية تخصص قانون الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

22- مفتوح عيسى، مهيدي شارف، دور المحاسبة العمومية في تحقيق التوازن المالي لدى الهيئات العمومية، مذكرة ماستر ، تخصص : تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021.

23- وعيل حنان، عرض و تقييم سياسة اصلاح منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، التخصص : تسيير عمومي، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2003.

24- حمو يعيش عبد المنعم، 2020 -2021 ،أثر اشتراكات التأمين الاجتماعي على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي بالجزائر -دراسة حالة -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار.

III- المقلات المنشورة :

25- بوبياون مسعود، تقييم التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نموذج دي بونت، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، المجلد02، سطيف، 2021.

26- بن سالم مليكة، الإجراءات الإدارية للتحصيل الجبري الاشتراكات الضمان الاجتماعي، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 03، 2018.

27- دراجي عبد القادر، آليات فض منازعات الضمان الاجتماعي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 01، 2014.

28- طربيت سعيد، طرق تسوية المنازعات و إجراءات تحصيل الاشتراكات في مجال الضمان الاجتماعي، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 33، 2019.

29- عميروش بوبكر، أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة إلاقتصادية دراسة تحليلية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد:07، العدد:01، 2022.

30- واضح رشيد، تسوية نزاعات تحصيل الاشتراكات كآلية لضمان تمويل صناديق الضمان الاجتماعي، مجلة قانون العمل والتشغيل 03، 2017.

31- والي عبد اللطيف، لجلط فواز طرق تحصيل الاشتراكات في منازعات الضمان الاجتماعي، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 02 .

32- موراد تهتان ، إبراهيم مزيود، واقع وآليات استدامة التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية 29 ،جامعة زيان عاشور الجلفة.

33- حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحى، الجزائر، 2016.

IV- المؤتمرات والملتقيات :

34- الطيب سماتي، الاطار القانوني للتأمينات الاجتماعية و التشريع الجزائري ومشاكله العملية، ندوة حول مؤسسات التامين التكافلي و التأمين التقليدي، 26_04_2011 .

35- تقرير حول أنظمة الحماية الاجتماعية وفق شروط وكيفيات ضمان توازن المالي، لجنة علاقات العمل، تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثامنة عشر، 2001.

36- زيدان محمد، يعقوبي محمد، فعالية الموارد المتاحة لمؤسسات التأمين الاجتماعي الجزائري في تحقيق السلامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير-تجارب دول- ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2012.

37- زيرمي نعيمة، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي و أفاق التطوير، -تجارب دول- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ديسمبر 2012.

V- القوانين :

38- القانون 83-14 ،المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، المؤرخ في 02 جويلية 1983 ،الجريدة الرسمية رقم 28 ،المادتين 6 و 7

39- القانون 90-63 ،المتعلق بقانون المالية لسنة 1991 ،المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 ،الجريدة الرسمية رقم 57 ،المادة: 150 .

VI- مواقع الانترنت :

40- موقع صندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء على شبكة الإنترنت https://WWW.cnas.dz .

اولا: باللغة الاجنبية.

I Ouvrages

41- جيمس أ.كاشين ، ج.ليرنر، ترجمة محمد عبد العزيز أبو رمان، ملخصات شوم نظريات و مسائل في أصول المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،1992.

الملحق رقم 01: استبيان الدراسة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الاغواط

كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير بالاغواط

استبيان

موظف (ة) مؤسسة المحترم (ة)

في سياق إعداد مذكرة التخرج، نقوم بإجراء دراسة حول "**تحقيق التوازن المالي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (CNAS) بالأغواط**". يهدف هذا الاستبيان إلى جمع آراء الموظفين حول العوامل المؤثرة على التوازن المالي، ومدى فعالية الإجراءات المتبعة في تعزيز الاستدامة المالية للصندوق. نود أن نؤكد لكم أن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وستظل سرية.

ملاحظة الإجابة تكون بوضع إشارة (×) أمام العبارة المناسبة.

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

- **الجنس:**

– ذكر ☐ –أنثى ☐

- **السن:**
  - من 20 إلى 25 سنة ☐
  - من 26سنة إلى 30سنة ☐
  - من 31 إلى 35سنوات ☐
  - من 36 إلى 40 سنة ☐
  - أكثر من 40 سنة ☐

- **الوظيفة**

اطار اداري ☐ رئيس مصلحة ☐

تقني ☐ مراقب مالي ☐

المؤهل العلمي

–ليسانس ☐ ماستر ☐

– دكتوراه / دراسات عليا ☐

الخبرة المهنية

– من سنة إلى 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

– من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

✓ أعط درجة موافقتك على العبارات التالية

المحور الأول: تقييم الوضع المالي الحالي للصندوق	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1. أعتقد أن الوضع المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في ولاية الأغواط مستقر.					
2. الانخفاض في مساهمات العمال يؤثر سلبًا على الوضع المالي للصندوق.					
3. سوء الإدارة يساهم في تدهور التوازن المالي للصندوق.					
4. العوامل الاقتصادية (مثل التضخم أو البطالة) تؤثر على الوضع المالي للصندوق.					
5. توجد شفافية كافية في عرض الصندوق لوضعيته المالية.					
6. إلى أي مدى تعتقد أن الصندوق يواجه تحديات مالية حقيقية؟					
7. هل تعتقد أن ارتفاع التكاليف الإدارية يساهم في تفاقم العجز المالي؟					
المحور الثاني: الحلول المقترحة لتحقيق التوازن المالي	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1. زيادة نسبة الاشتراكات يمكن أن تساهم في تحسين الوضع المالي للصندوق.					
2. تحسين آليات تحصيل الاشتراكات أمر ضروري لتحقيق التوازن المالي.					
3. مكافحة التهرب من دفع الاشتراكات ستؤثر إيجابًا على الوضع المالي.					
4. أعتقد أن الصندوق بحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتحقيق					

الاستدامة المالية.					
5. لإجراءات الحكومية الحالية كافية لتحقيق التوازن المالي المطلوب.					
6. هل تعتقد أن الصندوق يستثمر موارده المالية بالشكل الأمثل؟					
7. هل تقبل بخفض مؤقت لبعض المنافع في حال كان ذلك ضروريًا للحفاظ على استدامة الصندوق					
المحور الثالث: رضا المستفيدين ومستقبل الصندوق	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1. أنا راضٍ عن جودة الخدمات التي يقدمها الصندوق.					
2. الصندوق يفي بالتزاماته تجاه المستفيدين في الوقت المناسب.					
3. أرى أن مستقبل الصندوق في ظل الوضع المالي الحالي مقلق.					
4. يجب إدخال تحسينات على مستوى الخدمة لتشجيع دفع الاشتراكات					
5. الثقة في إدارة الصندوق تؤثر على التزام العمال بالمساهمة					
6. كيف تقيم سرعة استجابة الصندوق لشكوى او استفسارات المستفيدين					
7. هل ترى ان خدمات الصندوق الدار بكفاءة و فعالية					

هل لديك اقتراحات عملية لتعزيز التوازن المالي او تحسين اداء الصندوق ؟

-.....

-.....

-.....

-.....

الملحق رقم 02: إختبار ألفا كرونباخ

n		Alpha if Item Deleted	(r)	(Sig)
1	أعتقد أن الوضع المالي مستقر	0.798	0.442	0.012
2	انخفاض مساهمات العمال يؤثر سلبًا	0.785	0.529	0.004
3	سوء الإدارة يساهم في التدهور	0.781	0.561	0.003
4	العوامل الاقتصادية تؤثر على الوضع	0.792	0.487	0.008
5	توجد شفافية في عرض الوضعية المالية	0.799	0.421	0.015
6	يواجه الصندوق تحديات مالية	0.776	0.580	0.002
7	ارتفاع التكاليف الإدارية يفاقم العجز	0.779	0.547	0.004

α= 0.803

n		Alpha if Item Deleted	(r)	Sig
8	زيادة نسبة الاشتراكات تحسّن الوضع	0.841	0.503	0.006
9	تحسين آليات التحصيل ضروري	0.830	0.586	0.001
10	مكافحة التهرب تؤثر إيجابًا	0.824	0.601	0.001
11	إصلاحات هيكلية ضرورية	0.838	0.511	0.005
12	الإجراءات الحكومية كافية	0.846	0.463	0.010

n		Alpha if Item Deleted	(r)	Sig
13	الصندوق يستثمر موارده جيدًا	0.845	0.471	0.009
14	أقبل بخفض مؤقت للمنافع	0.840	0.522	0.004

α= 0.851

		Alpha if Item Deleted	(r)	Sig
15	راضٍ عن جودة الخدمات	0.758	0.451	0.013
16	الصندوق يفي بالتزاماته	0.750	0.477	0.010
17	مستقبل الصندوق مقلق	0.745	0.502	0.006
18	يجب إدخال تحسينات على الخدمة	0.766	0.423	0.019
19	الثقة في الإدارة تؤثر في الالتزام	0.751	0.471	0.011
20	الصندوق يستجيب بسرعة	0.759	0.448	0.014
21	خدمات الصندوق فعّالة	0.744	0.516	0.005

α= 0.776

الملحق رقم 03: إتجاه محاور الدراسة

Statistiques descriptives

العبارات	N	Minimum	Maximum	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحور الأول: تقييم الوضع المالي الحالي للصندوق					
اعتقد أن الوضع المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في ولاية الأغواط مستقر.	15	1,00	5,00	3,2000	1,42428
الانخفاض في مساهمات العمال يؤثر سلبًا على الوضع المالي للصندوق.	15	,00	4,00	3,2667	1,27988
سوء الإدارة يساهم في تدهور التوازن المالي للصندوق.	14	1,00	5,00	3,5000	1,16024
العوامل الاقتصادية (مثل التضخم أو البطالة) تؤثر على الوضع المالي للصندوق.	14	2,00	5,00	3,6429	,92878
توجد شفافية كافية في عرض الصندوق لوضعيته المالية.	14	,00	5,00	3,6429	1,44686
يواجه الصندوق تحديات مالية حقيقية	14	1,00	5,00	3,2143	1,05090
هل تعتقد أن ارتفاع التكاليف الإدارية يساهم في تفاقم العجز المالي؟	15	1,00	5,00	3,6667	,89974
المحور الثاني: الحلول المقترحة لتحقيق التوازن المالي					
زيادة نسبة الاشتراكات يمكن أن تساهم في تحسين الوضع المالي للصندوق.	15	1,00	4,00	3,3333	1,11270
تحسين آليات تحصيل الاشتراكات أمر ضروري لتحقيق التوازن المالي.	13	1,00	5,00	3,6923	,94733
مكافحة التهرب من دفع الاشتراكات ستؤثر إيجابًا على الوضع المالي.	14	3,00	4,00	3,8571	,36314
أعتقد أن الصندوق بحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتحقيق الاستدامة المالية.	14	4,00	44,00	6,9286	10,67322
لإجراءات الحكومية الحالية كافية لتحقيق التوازن المالي المطلوب.	13	2,00	4,00	3,7692	,59914
هل تعتقد أن الصندوق يستثمر موارده المالية بالشكل الأمثل؟	15	1,00	5,00	3,6000	,98561

المحور الثالث: رضا المستفيدين ومستقبل الصندوق					
أنا راضٍ عن جودة الخدمات التي يقدمها الصندوق.	15	3,00	5,00	3,9333	,59362
الصندوق يفي بالتزاماته تجاه المستفيدين في الوقت المناسب.	17	2,00	4,00	3,4706	,79982
أرى أن مستقبل الصندوق في ظل الوضع المالي الحالي مقلق.	17	2,00	5,00	3,8824	,92752
يجب إدخال تحسينات على مستوى الخدمة لتشجيع دفع الاشتراكات	17	1,00	4,00	3,5294	1,06757
الثقة في إدارة الصندوق تؤثر على التزام العمال بالمساهمة	17	,00	5,00	3,1176	1,40900
ارى ان الصندوق يستجيب بسرعة لشكوى او استفسارات المستفيدين	17	,00	5,00	3,2353	1,34766
هل ترى ان خدمات الصندوق الدار بكفاءة و فعالية	17	1,00	5,00	3,3529	1,05719
N valide (liste)	30				